برنامج في الدراسات الاجتماعية قائم على مبادئ حقوق الطفل لتنمية الوعي بها وبتقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية

إعداد / د. مروى حسين اسماعيل إمام

(أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد)

كلية التربية - جامعة عين شمس

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى التعرف على فاعلية برنامج في الدراسات الاجتماعية قائم على مبادئ حقوق الطفل لتنمية الوعي بها وبتقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية، حيث تمثلت مشكلة البحث في: قلة الوعي بحقوق الطفل لدي تلاميذ المدارس المجتمعية، وهو ما انعكس سلبًا على مدى تقديرهم لذاتهم، وهو ما استلزم بناء برنامج قائم على مبادئ حقوق الطفل لمعالجة هذه المشكلة، حيث تم إعداد قائمة بمبادئ حقوق الطفل المناسبة لتلاميذ المدارس المجتمعية، ثم بناء تصور مقترح لبرنامج قائم على مبادئ حقوق الطفل ، وبناء وحداته تفصيلياً، تلى ذلك إعداد آداتي البحث وهما: مقياس الوعي بحقوق الطفل ومقياس تقدير الذات، وقد تم اختيار مجموعة البحث وهم مجموعة من تلاميذ المستوى الثاني بمدرسة السيدة خديجة المجتمعية بالقاهرة، وقد بلغ عددهم (٢٤) تلميذ، واتبع هذا البحث المنهج التجريبي والذى يعتمد على المجموعة الواحدة، وقد أشارت نتائج البحث إلى فاعلية البرنامج المقترح في تنمية كل من الوعي بحقوق الطفل ومقياس تقدير الذات لدى التلاميذ مجموعة البحث، ويتضح ذلك من خلال دلالة متوسطي درجات التلاميذ في التطبيقين القبلي والبعدي لمقياس الوعي بحقوق الطفل سواء للمقياس ككل أو لكل جانب تضمنه المقياس، وكذلك بالنسبة لمقياس تقدير الذات بأبعاده المختلفة، حيث جاءت دلالة الفروق عند مستوى (٠,٠١)، لذلك أوصي البحث بتضمين مبادئ التربية على حقوق الطفل في مناهج الدراسات الاجتماعية بما ينمي لديهم الوعي بحقوقهم وتقديرهم لذاتهم ويساهم في تكوين شخصية المواطن السوي والايجابي لنفسه ولوطنه.

الكلمات المفتاحية:

حقوق الطفل - الوعي – تقدير الذات - المدارس المجتمعية – الدراسات الاجتماعية

A Program in Social Studies Based on The Principles of Child Rights to Develop Awareness of them and self-esteem among Community Schools Pupils

Abstract:

The aim of this research is to identify the effectiveness of a program in social studies based on the principles of child rights to develop awareness of them and self-esteem among community school pupils, as the research problem is: Lack of awareness of child rights among community school pupils, which was negatively reflected on the extent of their self-esteem This required building a program based on child rights principles to address this problem, as a list of child rights principles appropriate for community school pupils was prepared, then the structure of the suggested program and it's units were designed in detail, followed by the preparation of two research instruments, represented in : Child Rights Awareness Scale , and a self-esteem scale. They were applied before and after teaching the experimental topics for a group of second-level students at Mrs. Khadija Community School in Cairo (n=24). This research adopted experimental, one group research design. Results indicated the effectiveness of the suggested program in developing both awareness of the rights of the child and the self-esteem scale of the students in the research group. This is represented in the significance of differences at the 0.01 level between the pupils' mean scores in the pre-and post-application. Therefore, the research recommended that the principles of child rights be included in the social studies curricula in a way that develops awareness of their rights and their self-esteem and contributes to The formation of the character of a healthy and positive citizen for himself and his country.

Keywords: Child Rights - Awareness - Self-Esteem - Community Schools - Social Studies

برنامج في الدراسات الاجتماعية قائم على مبادئ حقوق الطفل لتنمية الوعي بها وبتقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية

إعداد / د. مروى حسين اسماعيل إمام
(أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد)
كلية التربية - جامعة عين شمس

المقدمة:

أطفال اليوم هم رجال الغد الذي يعول عليهم الجميع تحقيق مستقبل أفضل لهم ولأوطانهم، لذلك فإن ترسيخ ثقافة التربية على الاعتراف بحقوق الطفل وأهمية ممارستها يتطلب تنفيذ برامج تهدف الى ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الطفل والقدرة على نشر هذه الثقافة بشكل مستدام؛ مما يساهم في تنمية شخصيته بشكل متوازن وبناء مجتمع تسوده قيم المساواة والكرامة والحرية والاحترام المتبادل، والذي من شأنه مكافحة جميع أشكال العنف والعنصرية والتمييز والتطرف الفكري والديني في المجتمع.

ورغم أن الاهتمام بالأطفال ورعايتهم قد يبدو أمر فطري للوهلة الأولي إلا أن واقع الأمر يشير أنهم من الفئات المعرضة للخطر والتي تحتاج إلى رعاية خاصة من خلال إعلاء مصالحهم الفضلي مهما كانت الظروف؛ لذلك فقد عمدت المواثيق والمعاهدات الدولية على وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن حق الطفل في حياة سوية تضمن له العيش بكرامة في مجتمع يحترم أدميته ويصونها بما يعمل على تكوين شخصيته المتكاملة.

ومع كل الجهود المبذولة في هذا المجال على المستوى الدولي والمحلي، إلى أننا مازلنا أمام مجموعة من التحديات في مصر، يتمثل أهمها في تلك الفئة من الأطفال الذي يتعرضون للتسريب من مرحلة التعليم الأساسي نتيجة مجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يوجب علينا بذل كافة الجهود لعودة هذه الفئة مرة أخري واستكمال مسارهم الدراسي وانضمامهم لصفوف المتعلمين شأنهم شأن غيرهم من

التلاميذ في هذه المرحلة العمرية الهامة بما يمكنهم من المساهمة في بناء أوطانهم بشكل فعال وايجابي.

وفي ضوء ما كفله الدستور المصري عام ٢٠١٤ بإقرار مجموعة متكاملة من الحقوق الأساسية للطفل المصري، تهدف في مجملها إلى تحقيق نماء ورفاهة وحماية كل الأطفال دون تمييز يستند إلى أي انتماء ديني أو عرقي أو مجتمعي أو اقتصادي أو سياسي. وفي محاولة لإنفاذ تلك الحقوق الواردة في الدستور، قام المجلس القومي للطفولة والأمومة بإعداد الإطار الاستراتيجي والخطة الوطنية للطفولة والأمومة في مصر (٢٠١٨-٢٠٣٠) والتي تعتمد على رؤية مفادها الارتقاء بجودة حياة الأطفال والأمهات، وتحقيق الرفاهة لهم وضمان دعم وحماية المجتمع لهم، وإشراكهم في اتخاذ القرارات الخاصة بهم، ورعاية صحتهم الجسدية والنفسية، في إطار من المساواة وعدالة التوزيع بين الشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية.

وفي ضوء السعي نحو توجيه البحث العلمي لتحقيق رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠ والتي تسعي من خلالها إلى بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية، وذلك من خلال توفير مسار موازي يستطيع أن يلتحق به الأطفال ويحصلون على ما يعادل التعليم الابتدائي من خلال المدارس البديلة كالمدارس المجتمعية.

ولكي تتحقق هذه الرؤية لابد من توفير مجموعة من العوامل، منها: تعريف هؤلاء الأطفال بكافة حقوقهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية وادراكهم لها وتوعيتهم بها ودفعهم للتمسك بها وممارستها بشكل حقيقي بما يشعرهم بذاتهم وتقديرهم لها وزيادة ثقتهم بأنفسهم، وبالدور الذي يمكن أن يلعبوه في بناء أوطانهم رغم كل الظروف، وهو ما

يعني إنه يتعين على المدرسة أن تكون ركيزة أساسية في التوعية بحقوق الطفل بهدف تغيير الفكر المجتمعي منذ التنشئة وتشكيل الدعامة الأساسية لإقامة مجتمع يحظى فيه الجميع بالعدل والمساواة.

وعلى الرغم من هذه الرؤية المتفائلة إلا أن هناك مؤشرات على عدم تحقق ذلك على أرض الواقع بعد بالقدر الكافي، ومنها:

- تقرير منظمة اليونيسف الصادر عام ٢٠١٩، والذي يوضح أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته دول العالم نحو الالتزام بمبادي حقوق الطفل المنصوص عليها بموجب اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩م، إلا أن واقع الأمر يشير إلى أنه ما زالت الاتفاقية غير منفذة تنفيذاً كاملاً أو معروفة على نطاق واسع. واستمرار معاناة ملايين الأطفال من الانتهاكات لحقوقهم عندما يُحرمون من الحصول على قدر كافٍ من الرعاية الصحية والتغذية السليمة والتعليم المناسب والحماية من العنف. وما زالت الطفولة تُبتر عندما يُجبر الأطفال على ترك مدارسهم أو القيام بأعمال خطرة أو الزواج أو القتال في الحروب أو عندما يُحتجزون في السجون المخصصة للبالغين. (UNICEF – THE STATE OF THE WORLD'S CHILDREN, 2019,6)
- ما أشار إليه التقرير العربي للتنمية المستدامة عام ٢٠٢٠ من أهمية ضمان الحق في التعليم الجيد والمنصف، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، والذين تعرضوا للتسرب من التعليم لتلبية احتياجات الفتيات والفتيان على حد سواء، وكذلك ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات والقيم اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان بشكل عام و حقوق الطفل بشكل خاص، وذلك على جميع الأصعدة سواء في السياسات التعليمية على الصعيد الوطني؛ أو المناهج الدراسية، وكذلك في تدريب المعلمين وأساليب تقييم الطالب، وأن هذه

المؤشرات مازالت غائبة أو موجودة بنسب ضعيفة في الدول العربية ومنها مصر. (التقرير العربي للتنمية المستدامة، ٢٠٢٠، ٦٠-٦٥)

- إدماج مكون الطفولة والأمومة في الخطة الخمسيّة الوطنية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ٢٠٢٠-٢٠٢٥، والتي تركز على إعطاء الأولوية لبرامج تستهدف كسر دائرة الفقر والاستبعاد الاجتماعي التي مازالت موجودة حتى الآن من ناحية، وإعداد أطفال مصر لمواجهة التطورات السريعة في المعارف الإنسانية من ناحية أخرى، ومن ثم تتحدد الأولويات في القضايا التالية : تنمية الطفولة المبكرة، توفير تعليم أساسي راقي النوعية يلبي احتياجات التلاميذ، تعليم الفتيات والقضاء على أشكال العنف ضد الفتاة باعتبارها من الفئات المهمّشة، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتنمية القدرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (المجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠١٩، ٢١)
- مجموعة من الدراسات والبحوث السابقة التي أشارت إلى قلة الاهتمام بمجال التربية على حقوق الانسان بشكل عام، وعلى التربية على حقوق الطفل بشكل خاص، والي ضعف الوعي لدى طلاب وتلاميذ المدارس بحقوقهم وكيفية تمسكهم بها وممارستهم لها، ومنها دراسة كل من: (Alraiy, S. M,2020)، (Mokhtari,F.,2019)، (عبد الخالق فتحي، ٢٠١٧)، (يوسف فالح، ٢٠١٤).
- مجموعة من الدراسات والبحوث السابقة التي أشارت إلى ضعف الذات لدى التلاميذ وهو ما ينعكس سلبًا على تحصيلهم الدراسي وثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على تحقيق الإنجاز وبلوغ أهدافهم الخاصة ولذلك فقد أوصت هذه الدراسات بضرورة الاهتمام بتنمية تقدير الذات لدى هؤلاء التلاميذ، ومن هذه الدراسات:

(مها صبري، ٢٠٢٠)، (Imani Akin,2018)، (جميلة بن عمور، ٢٠١٨)، (سماح المرسي، ٢٠١٨).

- قلة البحوث التي تناولت فئة تلاميذ المدارس المجتمعية، والذين يغلب عليهم فئة المتسربين من التعليم وبالتالي فهناك حاجة لإعطاء مزيد من الاهتمام لهم؛ لما لهم من احتياجات خاصة نتيجة الظروف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي يعيشونها.

وقد تم عمل دراسة استكشافية على مجموعة من تلاميذ المستوى الثاني بالمدارس المجتمعية، وهم يعادلوا الصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائي، لقياس مدى وعيهم ببعض حقوق الطفل الأساسية كبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتي أشارت نتائجها إلى غياب وعيهم بأغلب هذه الحقوق، وكذلك بالنسبة لبعض أبعاد تقدير الذات، والتي أشارت الدراسة إلى انخفاض أبعاد تقدير الذات لديهم وخاصة فيما يخص المؤشرات الاجتماعية، ومدى احساسهم بالتقدير من الآخرين ونظرتهم لهم وقدرتهم على تحقيق أهدافهم، كما تم مراجعة مناهج الدراسات الاجتماعية التي تدرس في المدارس المجتمعية، والتي تعادل صفوف المرحلة الابتدائية ووجد أنها تطابق نفس المناهج التي تدرس للتلاميذ في المدارس العادية دون مراعاة للطبيعة الخاصة لهؤلاء التلاميذ، ومن هنا نبعت مشكلة هذا البحث.

مشكلة البحث:

تحددت مشكلة البحث في قلة الوعي بحقوق الطفل لدي تلاميذ المدارس المجتمعية، وهو ما انعكس سلبا على مدى تقديرهم لذاتهم، مما استلزم بناء برنامج قائم على مبادئ حقوق الطفل لمعالجة هذه المشكلة.

وللتغلب على هذه المشكلة حاول البحث الاجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما فاعلية برنامج في الدراسات الاجتماعية قائم على مبادئ حقوق الطفل لتنمية الوعي بها وبتقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما مبادئ حقوق الطفل المناسبة لتلاميذ المدارس المجتمعية؟
٢. ما صورة برنامج في الدراسات الاجتماعية قائم على مبادئ حقوق الطفل لتلاميذ المدارس المجتمعية؟
٣. ما فاعلية البرنامج في تنمية الوعي بحقوق الطفل لدى تلاميذ المدارس المجتمعية؟
٤. ما فاعلية البرنامج في تنمية أبعاد تقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية؟

فروض البحث:

١. " يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات التلاميذ مجموعة البحث في التطبيقين القبلي والبعدي لمقياس الوعي بحقوق الطفل ككل لصالح التطبيق البعدي".
٢. " يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات التلاميذ مجموعة البحث في التطبيقين القبلي والبعدي لكل جانب من الجوانب الثلاث المكونة لمقياس الوعي بحقوق الطفل كل على حدى، لصالح التطبيق البعدي".
٣. " يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات التلاميذ مجموعة البحث في التطبيقين القبلي والبعدي لمقياس أبعاد تقدير الذات ككل لصالح التطبيق البعدي".
٤. " يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات التلاميذ مجموعة البحث في التطبيقين القبلي والبعدي لكل بعد من الأبعاد الثلاث المكونة لمقياس تقدير الذات كل على حدى، لصالح التطبيق البعدي".

حدود البحث:

اقتصر هذا البحث على:

- قياس فاعلية البرنامج في تنمية الوعي بحقوق الطفل وتقدير الذات لدى التلاميذ مجموعة البحث.
- مجموعة من تلاميذ المستوي الثاني بمدرسة خديجة المجتمعية بمحافظة القاهرة بلغ عددهم (٢٤) تلميذ.
- تطبيق البرنامج على التلاميذ مجموعة البحث في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١.
- تجريب الموضوعات الخمسة المكونة للبرنامج للتأكد من فاعليته.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على:

- **المنهج الوصفي**: والذي أُستخدم في الاجابة عن السؤال الأول والثاني من البحث، حيث تم دراسة الأدبيات والبحوث التي تناولت أهم مبادئ حقوق الطفل، وأهمية تنمية الوعي بها لدى تلاميذ المدارس المجتمعية، وبتنمية تقديرهم لذاتهم، وكذلك في وضع قائمة مبادئ حقوق الطفل والتصور المقترح للبرنامج.
- **المنهج التجريبي:** والذي أُستخدم في إعداد مواد وأدوات البحث، والاجابة عن السؤال الثالث والرابع منه، بقياس فاعلية البرنامج في تنمية الوعي بحقوق الطفل وبأبعاد تقدير الذات لدى التلاميذ مجموعة البحث، وقد اعتمد البحث على التصميم التجريبي ذو المجموعة الواحدة، ثم تحليل النتائج إحصائياً باستخدام برنامج SPSS.

تحديد مصطلحات البحث: التزم البحث الحالي بالتعريفات الاجرائية التالية:

- **حقوق الطفل:**

– "مجموعة المبادئ العامة التي أقرتها المواثيق الدولية والتي تعبر عن حق كل طفل في توفير حماية مصلحته الفضلى، مهما كانت الظروف واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تنميتهم بشكل صحي وطبيعي على الصعيد الجسمي والعقلي والخلقي والاجتماعي، دون أي تمييز وفي احترام كامل لحريتهم وكرامتهم".

- **الوعي بحقوق الطفل:**

– " مجموعة المعارف والآراء والسلوكيات والاتجاهات المرغوبة لدى التلميذ بالمدارس المجتمعية، والتي تعبر عن معرفته بحقوقه وقدرته على ممارسته لها من خلال بيئة آمنة داعمة لهذه الحقوق، ويُقاس بالدرجة التي يحصل عليها في المقياس الذي أعد لهذا الغرض.

- **تقدير الذات:**

– "مجموعة الاستجابات التي تعبر عن مدى إدراك الطفل لذاته وتقديره الإيجابي لها وثقته بقدراته وثقة الآخرين فيه، سواء على المستوى الشخصي، والنفسي، والمهني، والاجتماعي، ويقاس بالدرجة التي يحصل عليها في المقياس المعد لذلك".

إجراءات البحث:

للإجابة عن تساؤلات البحث واختبار صحة فروضه تم اتباع الخطوات الآتية:

١. **إعداد قائمة بمبادئ حقوق الطفل المناسبة لتلاميذ المدارس المجتمعية، وذلك من خلال:**

- الرجوع إلى وثيقة اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩م والبروتوكولات المكملة لها.

- دراسة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت حقوق الطفل.
- دراسة الاتجاهات الحديثة في مجال تعليم وتعلم الدراسات الاجتماعية.
- دراسة خصائص التلاميذ بالمرحلة الابتدائية بالمدارس المجتمعية.
- إعداد قائمة مبدئية بمبادئ حقوق الطفل المناسبة لتلاميذ المدارس المجتمعية، وعرضها على مجموعة من السادة المحكمين وضبطها.
- وضع القائمة النهائية لمبادئ حقوق الطفل.

٢. بناء البرنامج القائم على مبادئ حقوق الطفل لتلاميذ المدارس المجتمعية، وذلك من خلال تحديد:

- المنطلقات الفكرية للبرنامج المقترح.
- أسس بناء التصور المقترح للبرنامج.
- الأهداف العامة للبرنامج.
- محتوى البرنامج: مشتملاً على دراسة الموضوعات المرتبطة بحقوق الطفل، وبما يُنمي الوعي بها وأبعاد تقدير الذات المناسبة لتلاميذ المدارس المجتمعية.
- استراتيجيات التعليم والتعلم وطرق تدريس البرنامج المقترح.
- مواد ومصادر تعلم البرنامج المقترح.
- الأنشطة التعليمية بالبرنامج المقترح.
- أساليب التقويم المستخدمة بالبرنامج.
- ضبط البرنامج ووضعة في صورته النهائية.
- اعداد دليل المعلم لتدريس البرنامج، وضبطه ووضعه في صورته النهائية.

٣. قياس مدى فاعلية البرنامج المقترح لدي التلاميذ مجموعة البحث، وذلك من خلال:

أ- اختيار مجموعة البحث، وهم مجموعة من تلاميذ المستوى الثاني بمدرسة السيدة خديجة المجتمعية بمحافظة القاهرة.

ب-إعداد وتطبيق آداتي التقويم قبلياً على مجموعة البحث، وهما:

- مقياس الوعي بحقوق الطفل.
- مقياس تقدير الذات

ج- تدريس الموضوعات التجريبية المكونة للبرنامج على مجموعة البحث.

د- تطبيق آداتي التقويم بعدياً.

ه- رصد البيانات ومعالجتها إحصائياً وتفسير نتائجها.

٤. **تقديم التوصيات والمقترحات** في ضوء النتائج التي أسفر عنها البحث.

هدف البحث: تحدد هدف البحث في ضوء تساؤلاته في:

تنمية الوعي بحقوق الطفل وبتقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية، والكشف عن مدى فاعلية البرنامج الذي تم إعداده من خلال هذا البحث في تحقيق ذلك.

أهمية البحث:

تمثلت أهمية البحث فى تقديم ما يلي:

١ – قائمة بمبادئ حقوق الطفل المناسبة لتلاميذ المدارس المجتمعية.

٢ – تصور لبرنامج قائم على مبادئ حقوق الطفل وبناء موضوعاته تفصيليًا، يُمكن الاسترشاد به في تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بمدارس التعليم المجتمعي.

٣ – مقياس الوعي بحقوق الطفل، وكذلك مقياس تقدير الذات، والذي يمكن الاسترشاد بهما في إعداد المقاييس التي تقيس جوانب التعلم المختلفة.

٤ – قد يوجه البحث نظر القائمين على إعداد وتطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بمدارس التعليم المجتمعي إلى دمج الموضوعات المتعلقة بحقوق الطفل في المنهج.

الإطار النظري للبحث: تنمية الوعي بحقوق الطفل وتقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية

يتناول الإطار النظري للبحث الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة به، من خلال توضيح الحركة المبكرة من أجل حقوق الطفل، وكذلك أهم مبادئ حقوق الطفل التي اشتملت عليها اتفاقية الأمم المتحدة، بالإضافة إلى توضيح أهمية تنمية الوعي بحقوق الطفل من خلال مناهج الدراسات الاجتماعية، وكذلك طبيعة المدارس المجتمعية، وأهمية الاعتناء بتنمية تقدير الذات لدى هؤلاء التلاميذ وأهم الأبعاد التي يشتمل عليها.

الحركة المبكرة من أجل حقوق الطفل:

ظهرت بداية الاهتمام بحقوق الطفل في العصر الحديث في منتصف القرن التاسع عشر، حيث بدأت فكرة إعطاء الأطفال حمايةً خاصةً بهم تظهر بالتدريج في فرنسا وتتطور من خلال فكرة حقوق القاصرين، وبحلول عام ١٨٤١م بدأت القوانين تنص على حماية الأطفال في أماكن عملهم، ثم نص القانون الفرنسي منذ عام ١٨٨١م على أنّ الأطفال يجب أن يتلقوا التعليم المناسب، وفي مطلع القرن العشرين بدأ مفهوم حقوق الاطفال يأخذ مكانه في فرنسا وينتشر في أوروبا، وكان يتمحور حول حماية الأطفال في الإطار القانوني وفي محيطهم الاجتماعي وفي تأمين العلاج لهم، وبعد نشأة عصبة الأمم منحت موضوع حقوق الأطفال بعض الاهتمام في البداية خاصة مع إعلان جنيف لحقوق الطفل الصادر عام ١٩٢٤م، لكن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) خلفت ورائها كثير من الأطفال المصابين وبلا مأوى، فقامت الأمم المتحدة بعد نشأتها عام ١٩٤٥م بتأسيس منظمة الدعم العاجلة للأطفال عام ١٩٤٦م، والمعروفة باسم يونيسيف (UNICEF: The United Nations Children's Fund)، وابتداء من عام ١٩٥٩م أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادئ العامة لحقوق الأطفال في الحماية والتعليم والرعاية الصحية والتغذية السليمة للعالم. (غسان خليل، ٢٠١٤، ٤١)

وعلى ذلك يمكن تعريف حقوق الطفل على أنها: "مجموعة المبادئ العامة التي أقرتها المواثيق الدولية والتي تعبر عن حق كل طفل في توفير حماية مصلحته الفضلى، مهما كانت الظروف واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تنميتهم بشكل صحي وطبيعي على الصعيد الجسمي والعقلي والخلقي والاجتماعي، دون أي تمييز وفي احترام كامل لحريتهم وكرامتهم.

اتفاقية حقوق الطفل وأهم مبادئها:

في العشرين من نوفمبر عام ١٩٨٩م تم إطلاق الإعلان العالمي لحقوق الطفل، والذي صيغ في شكل اتفاقية دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر عام ١٩٩٠م، بعد أن حاول العالم أن ينظر إلى الطفل واحتياجاته نظرة مختلفة عنما سبق، باعتبار أن الأطفال ليسوا مجرد تابعين يخصّون والديهم وتُتخذ القرارات بالنيابة عنهم، أو أنهم في طور التدريب ليصبحوا بالغين. وإنما هم كائنات بشرية وأفراد يتمتعون بحقوق خاصة بهم. وتنص الاتفاقية على أن مرحلة الطفولة منفصلة عن مرحلة البلوغ، وتستمر حتى سن الثامنة عشرة؛ وإنها فترة خاصة ومحمية يجب أن يتاح للأطفال خلالها أن ينموا ويتعلموا ويلعبوا ويتطوروا ويزدهروا بكرامة. وقد أصبحت هذه الاتفاقية هي اتفاقية حقوق الإنسان التي تحظى بأكبر عدد من المصادقات في التاريخ، حيث وقعت عليها كافة دول العالم حتى الآن باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. (اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩، ٥)

أهم مبادئ حقوق الطفل طبقًا لاتفاقية عام ١٩٨٩م:

تكونت اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م من ديباجة، و٥٤ مادة، وقد تناولت الديباجة توضيح لكون هذه الاتفاقية هي أول صك يتناول بالتفصيل المجموعة الكاملة للحقوق المعنية بالطفل- الاقتصادية منها، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية والسياسية، ويعترف بالأطفال كعناصر اجتماعية فاعلة وأصحابا للحقوق الخاصة بهم، وبمقتضي أحكام هذه الاتفاقية فإن الدول الأطراف ملزمة قانونيًا بإعمال حقوق جميع الأطفال.

كما اشتملت الاتفاقية على أربعة وخمسين مادة تتكون منها الاتفاقية، موزعة بين ثلاث أقسام، كما يلي:

القسم الأول: ويتناول مجموعة المبادئ والحقوق المقررة للأطفال، والالتزامات المترتبة على الدول الأطراف، ويشمل المواد من ١ حتى ٤١، وتتمثل أهم حقوق الطفل التي تناولها في:

– الحق في الرعاية الاجتماعية.

– الحق في الرعاية الصحية والتعليم.

– الحق في التمتع بالحقوق والحريات المدنية.

– حماية الأطفال ضد جميع أشكال الاستغلال سواء الجنسي أو في العمل.

القسم الثاني: ويحدد آليات المتابعة بإنشاء آلية دولية من أجل مراقبة تنفيذ الالتزامات الواردة بالاتفاقية، ويشمل المواد من ٤٢ حتى ٤٥.

القسم الثالث: ويحدد إجراءات التصديق والنفاذ، وهي المواد التي تنظم كافة المسائل الإجرائية، ويشمل المواد من ٤٦ حتى ٥٤.

يتضح مما سبق أن هذه الاتفاقية قد قامت على أربعة مبادئ رئيسية، وهي:

– الحق في المساواة وعدم التمييز.

– إعلاء مصالح الطفل الفضلي، وتجسيد مبدأ "الأطفال أولاً".

– حق الطفل في الحياة والبقاء والنماء.

– احترام آراء ووجهة نظر الأطفال، وحقهم في التعبير.

كما أن المجال العريض الذي تغطيه هذه الاتفاقية والأهمية التي توليها لرفاه الطفل تجعلها ملائمة لجميع الأعمال التي تقصد تعزيز حقوق الطفل والارتقاء بها وحمايتها وتفعيلها، كما أنها تحدد الحقوق التي يجب إعمالها للأطفال ليطوروا إمكانياتهم الكاملة، وتقدم رؤية للطفل كفرد وعضو في أسرة ومجتمع محلي، يتمتع بحقوق ومسؤوليات ملائمة لسنه ومرحلة نموه. ومن خلال الإقرار بحقوق الطفل على هذا النحو تضع

الاتفاقية التركيز بشكل حاسم على الطفل ككيان متكامل، وتقر بالكرامة الإنسانية الأساسية لجميع الأطفال وأهمية ضمان رفاههم ونمائهم، وهي توضّح فكرة وجوب أن تكون النوعية الأساسية للحياة حقاً لجميع الأطفال، وليس امتيازاً تتمتع به قلّة منهم.

وقد تبع هذه الاتفاقية مجموعة من البروتوكولات والتقارير التي تكملها وتتتبع مدى تنفيذها والالتزام بها والتصديق عليها، وكان آخرها عام ٢٠١٥م، عندما صدقت عليها الصومال وجنوب السودان، ورغم كل ذلك تبقى العبرة في النهاية بقدرة الدول والمجتمعات بإنفاذ هذه الحقوق وتفعيلها على أرض الواقع وهو ما لم يتحقق بعد بالشكل الذي نأمله.

أهمية تنمية الوعي بحقوق الطفل من خلال مادة الدراسات الاجتماعية:

تُمثل عمليات بناء وتشكيل الوعي بالنسبة للفرد والمجتمع ضرورة لابد منها خاصة في المرحلة الراهنة لمسايرة التغييرات والتطورات الهائلة التي تحدث في بنية المجتمع والبيئة المحيطة لإعداد مواطنين قادرين على القيام بالأدوار المنوطة بهم وتنمية وعيهم بما حولهم والعمل على إكسابهم عادات التفكير الجيد والسلوك المقبول من المجتمع الذي يعيشون فيه، وتعريفهم بمسئوليتهم نحو أنفسهم ونحو المجتمع.

وإذا كانت الدراسات الاجتماعية تهتم بطبيعتها بتزويد التلاميذ بالمهارات والاتجاهات والمعارف الوظيفية الضرورية لاضطلاعهم بدور فعال في حل قضايا مجتمعهم، وفى إعداد جيل من الناشئة ليكونوا أفرادا فاعلين في المجتمع الذي يعيشون فيه، وتعريفهم بحقائق التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالبيئات الحضارية المختلفة داخل مجتمعهم والمجتمعات الأخرى، فإنها أيضًا تحرص على العمل على تنمية الاتجاه نحو المشاركة الواعية فيما يواجه المجتمع من مشكلات وتحديات. وكذلك المساعدة على فهم الضوابط الاجتماعية والتعرف على عادات وتقاليد وقيم المجتمع وفهم هويته الثقافية والاندماج فيها، بالإضافة إلى تنمية مهارات التفكير بأشكاله المختلفة

من خلال ممارسة فعلية لمواقف حياتية يتعرض لها التلميذ في بيئته، وكذلك تنمية السلوك الاجتماعي السليم للمتعلمين وتقدير كفاءتهم وحقوقهم ومشاركتهم في شعورهم وتعميق روح التآخي والتعاون فيما بينهم وتحمل المسئولية والاعتماد على النفس وضبطها.

وبالتالي فالأهداف السابقة لا يمكن أن تتحقق بالشكل المرجو دون معرفة التلميذ ووعيه بحقوقه الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية وغيرها. وعلى ذلك يمكن تحديد أهمية تنمية وعي التلميذ بحقوقه فيما يلي:

- اكتساب الطفل للمعارف المرتبطة بقضايا حقوق الطفل والانسان بشكل عام.
- تدريب الطفل على حرية التعبير والثقة في نفسه واحترام آراء الآخرين وتقديره لذاته.
- التكامل بين المعرفة النظرية عن بعض الحقوق وممارسة مواقف حياتية من واقع حياته اليومية.
- حث الطفل على تطوير ذاته وتقديره لها وتحسين مهاراته.
- تدريب الطفل على الحماية من كافة أشكال الاستغلال التي قد يتعرض لها في المجتمع المحيط، بما فيها الحماية الالكترونية.
- شعور الطفل بالأهمية التي يوليها إليه مجتمعه والقائمين على رعايته مما يحقق له التوازن النفسي والاجتماعي.
- تدريب الطفل علي المطالبة بحقوقه والالتزام بواجباته وفقا لأعراف وتقاليد مجتمعه.
- القدرة على الممارسة الفعلية لحقوقه من خلال بيئة داعمة آمنة.
- قدرة الطفل على اكتساب المرونة التي تمكنه من التعامل مع عالم سريع التغيير، بما يمكنه من أن يصبح أداة إيجابية لهذا التغيير وليس مجرد مستجيب له.
- تمكين الأطفال من تحمل المسؤولية لنموهم الخاص وحمايتهم.
- تنمية القيم الخلقية المطلوبة وحمايته من الأفكار المتطرفة في سن مبكر.

- تشجيعهم على المشاركة في كل ما له علاقة بأمورهم الحياتية.
- اشراك الأطفال في النقاش حول حقوقهم، ومناقشتهم حول السلوك الملائم وغير الملائم.
- كسب ثقة المجتمع الذي يعيش فيه والذي يري أنه يدعم حقوقه ويعمل على حمايتها.
- إعداد أطفال اليوم لأدوارهم المستقبلية في استكمال مسيرة التنمية والتقدم الذي سيشهدونه بأنفسهم في المستقبل القريب.

وعلى ذلك يمكن تعريف الوعي بحقوق الطفل إجرائيًا في هذا البحث بإنه: "مجموعة المعارف والآراء والسلوكيات والاتجاهات المرغوبة لدى التلميذ بالمدارس المجتمعية، والتي تعبر عن معرفته بحقوقه وقدرته على ممارسته لها من خلال بيئة آمنة داعمة لهذه الحقوق، ويُقاس بالدرجة التي يحصل عليها في المقياس الذي أعد لهذا الغرض".

لذلك فقد اهتمت مجموعة من البحوث والدراسات السابقة بالتأكيد على أهمية حقوق الطفل وضرورة ادماجها في المناهج الدراسية، ومن أمثلة هذه الدراسات:

- دراسة (دولة مولدوفا، ٢٠١٩)، حيث قامت دولة مولدوفا بالتعاون مع منظمة العفو الدولية بإجراء دراسة طولية على مدار عشر سنوات، تبنت من خلالها بناء المناهج الدراسية من خلال دعم التربية على حقوق الانسان، وتضمينها في نظام التعليم الرسمي. حيث تحولت التربية على حقوق الإنسان من مجرد نشاط خارج عن المنهج يتبناه عدد صغير من المدارس، إلى مادة اختيارية تتيحها المدارس في المرحلة المتوسطة. كما تم التوسع في إنشاء المدارس الصديقة لحقوق الانسان.

- دراسة (نزيهة أحمد التركي،٢٠١٨)، والتي أوصت بأهمية تضمين مفاهيم حقوق الطفل في المناهج الدراسية، وخاصة مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والتاريخ والجغرافيا وفقا للمرحلة العمرية ومستوى النضوج الفكري الطلاب، بحيث يتم تعليمهم عن طريق الأنشطة واللعب وتقديم المفاهيم بصورة مبسطة مع التركيز على قيم مثل: التسامح، الاحترام، التعاون واجبات ومسئولية المواطن، العدل والمساواة وتعزيز المواطنة، احترام السلطات والحرص على المصلحة العامة.
- دراسة (هديل مصطفي مصطفى، ٢٠١٧) والتي أوصت بأهمية التكامل بين الأنشطة الصفية واللاصفية كإنشاء نوادي وحدائق الطفل داخل المدرسة وخارجها لتصبح أوقات وأماكن لممارسة قيم الانفتاح والتسامح والنقاش والتعبير عن الراي واحترام الذات وتقديرها وتقدير ثقافة الاختلاف.
- دراسة (سليم عودة الزبون وآخرون، ٢٠١٦) والتي أشارت إلى ضعف إلمام معلمات رياض الأطفال بمبادئ حقوق الطفل المتضمنة في المنهاج الوطني التفاعلي سواء السياسية أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، لذلك فقد أوصت بأهمية تضمين المنهاج وأدلة المعلمين للصور والنشاطات التي توضح التطبيق الفعلي لحقوق الطفل في مواقف الحياة اليومية، وعقد دورات تدريبية لمعلمات رياض الأطفال للتعرف على مبادئ حقوق الطفل وكيفية تدريسها.

وهكذا نجد أن دمج قضايا حقوق الطفل في المناهج الدراسية وخاصة مناهج الدراسات الاجتماعية المعنية أكثر من غيرها بهذا الأمر، وتدريب الأطفال على كيفية التعامل الإيجابي معها، وتوفير أنشطة وممارسات فعلية لها داخل المدارس وخارجها أصبح أمر في غاية الأهمية، ليس فقط من خلال تعريف التلاميذ بهذه الحقوق ولكن من خلال توفير بيئة تربوية داعمة لهذه الحقوق بما يتلاءم مع احتياجات الطفل في كل مرحلة.

حق الطفل في الدستور المصري:

تعد مصر من أوائل الدول التي اهتمت بحقوق الطفل وحمايته من التعرض لأي خطر، وهو ما أكدته الدساتير المصرية التي نصت على وجوب تقديم الرعاية والحماية للطفل المصري، كما أولت اهتمام خاص بإبراز أهمية التعليم والتأكيد على كونه حق مكفول لجميع المصريين، فمنذ دستور ١٩٢٣م نصت المادة (١٩) بإلزامية التعليم الأولي ومجانيته، واستمرت هذه المادة في دستور ١٩٣٠م، ثم جاء مشروع دستور ١٩٥٤م ليكون أكثر تقدما عن سابقيه حيث أحتوى على ثلاث مواد تتضمن عديد من الحقوق للأم والطفل، وتؤكد على أن الأسرة هي أساس المجتمع. وأن التعليم حق لجميع المصريين تكفله الدولة بالمجان في جميع مدارسها العامة، كما أنه إلزامي في المرحلة الابتدائية وفقًا للمواد (٢٨)، (٤٣)، و(٤٨)، واستمر العمل بذلك أيضا وفقا لدستور ١٩٥٦، مع إضافة بند ينص على إنشاء المؤسسات الثقافية والتربوية وأن يتم التوسع فيها تدريجيا، وأن تهتم الدولة بشكل خاص بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي، واستمر الوضع هكذا حتى صدور الإعلان الدستور في عام ٢٠١١م. (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠١٤، ٩-١٥)

حقوق الطفل المصري وفقًا لدستور ٢٠١٤:

لقد ركز الدستور المصري الذي صدر في ٢٠١٤ على حماية ورعاية الطفولة والأمومة، كما كفل الحماية الدستورية والقانونية لحقوق الطفل طبقًا لنص المادة (٨٠) من مواد الدستور، والتي تنص على إنه: (دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ١٥)

-يعد طفلًا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية.

-تكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع. وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري.

-لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر.

-تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم، والشهود. ولا يجوز مساءلة الطفل جنائيا أو احتجازه إلا وفقا للقانون وللمدة المحددة فيه. وتوفر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه في أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين. وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في كافة الإجراءات التي تتخذ حياله.

أما عن حقوق الطفل التي نظمها القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بالطفل، فقد نصت المادة الثالثة منه على أن يكفل هذا القانون المبادئ والحقوق الآتية: (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٨، ١-٢):

أ. حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة وفي التمتع بمختلف التدابير الوقائية، وحمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة والاستغلال.

ب. الحماية من أي نوع من أنواع التمييز بين الأطفال، بسبب محل الميلاد أو الوالدين، أو الجنس أو الدين أو العنصر، أو الإعاقة، أو أي وضع آخر، وتأمين المساواة الفعلية بينهم في الانتفاع بكافة الحقوق.

ج.حق الطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة في الحصول على المعلومات التي تمكنه من تكوين هذه الآراء وفي التعبير عنها، والاستماع إليه في جميع المسائل المتعلقة به، بما فيها الإجراءات القضائية والإدارية، وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون.

وتكون لحماية الطفل ومصالحه الأولوية في جميع القرارات والإجراءات المتعلقة بالطفولة أيا كانت الجهة التي تصدرها أو تباشرها.

نشأة المدارس المجتمعية في مصر:

بما أن الدستور والقانون المصري يكفل لكل طفل الحق في الحصول على التعليم الأساسي؛ كان لابد من توفير مسار بديل لأولئك الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي (ثمان سنوات)، أو تسربوا منه، حيث يتم توجيههم للالتحاق بمدارس الفصل الواحد أو مدارس المجتمع وهي مدارس حكومية تابعة لنظام التعليم العام أنشئت في التسعينيات وتعرف بمدارس الفرصة الثانية أو مدارس الفصل الواحد بمساعدة منظمة "يونيسف" ووزارة التربية والتعليم والمجتمع المحلي. ويتم افتتاحها أغلبها في المناطق محدودة السكان المحرومة من المدارس والمؤسسات التعليمية. (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠، ٢٠١٦، ١٧-٢٤)

أنواع المدارس المجتمعية:

هناك عدة أنواع للمدارس المجتمعية في مصر وفقا للجهات التابعة لها أهمها:

- مدارس المجتمع وتدعمها اليونيسيف منذ بدايتها في عام ١٩٩٢.
- مدارس الفصل الواحد وتلحق أحياناً بأقرب مدرسة ابتدائية تابعة لها.
- المدارس الصديقة للفتيات.
- مدارس أطفال الشوارع.

- المدارس الصغيرة من خلال هيئات خدمة تنمية المجتمع كتلك المدارس التابعة لجمعية مصر الخير وغيرها على سبيل المثال.

ويبلغ عدد هذه المدارس في مصر وفقًا لإحصاءات عام ٢٠١٨، ٤٨٩٩ مدرسة على مستوى الجمهورية، موزعة ما بين ٦٦٧ مدرسة في الحضر و٤٢٣٢ مدرسة في الريف في جميع المحافظات، وبإجمالي عدد طلاب ١٢٨٩٦٤ ألف طالب، منهم ٦٨٪ فتيات. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨، ٥٨)

برنامج التعليم المجتمعي في الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠

في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ التي أولت أهمية كبيرة للبعد الاجتماعي فيما يخص محور الثقافة والتعليم والتدريب، والصحة، وكذلك محور العدالة الاجتماعية الذي تمثل في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية، تم إعطاء أولوية كبيرة لنظام التعليم المجتمعي الذي يحاول أن يوفر فرصة بديلة للأطفال الذين حرموا من الالتحاق بالتعليم الابتدائي وفقا لما أقره الدستور المصري .

وقد تمثل الهدف الأساسي من إتاحة برنامج التعليم المجتمعي وفقًا للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠ في توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال في سن (٦ – ١٤) الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو الذين تسربوا منه، وخاصة الفتيات والأطفال في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة.

الأهداف الإستراتيجية لبرنامج التعليم المجتمعي:

- توفير خدمة تعليمية (فرصة ثانية) تتسم بالجودة لإلحاق جميع الأطفال (سن ٦ إلى ١٤ سنة) الذين تعدوا السن الرسمي للالتحاق والمتسربين من التعليم.

- توفير صيغ من التعليم المجتمعي تتناسب مع البيئات المجتمعية والجغرافية المختلفة.

وذلك من خلال وضع مجموعة من الأهداف التنفيذية يتم ترجمتها إلى مجموعة من السياسات تتمثل في:

سياسة الاتاحة

١. التوسع في إنشاء وتشغيل مدارس التعليم المجتمعي التي تعتمد على مفهوم المدرسة صديقة الطفل وتتناسب مع البيئة والظروف المحلية لتغطي جميع الاحتياجات والبدء من المناطق المحرومة.
٢. توعية مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال بأهمية التعليم المجتمعي والمشاركة في تنميته.
٣. توعية أولياء الأمور والمجتمع المحيط بدور مدارس التعليم المجتمعي وكيفية الالتحاق بها.

سياسة الجودة:

١. توفير معلمات مؤهلات ومدربات على الأساليب الحديثة للتعلم النشط والتقويم الشامل واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
٢. تزويد فصول التعليم المجتمعي بعناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. إصدار تشريع بنقل التعليم المجتمعي كإدارة مستقلة ماليا إلى مظلة التعليم العام، وهو ما حدث بالفعل بإنشاء الإدارة العامة للتعليم المجتمعي.
٢. إنشاء نظام معلوماتي لرصد مواطن الحاجة للتعليم المجتمعي.

ويتم التحقق من تنفيذ ما سبق من خلال رصد مجموعة من المؤشرات، أهمها: عدد الفصول الجديدة، عدد الموجهين المؤهلين، عدد العمال، عدد الميسرات المؤهلات، عدد الفصول المزودة بحاسب آلي محمول متصل بشبكة المعلومات، حزمة حوافز للعاملين

بمدارس التعليم المجتمعي بأنواعها. (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠، ٢٠١٦، ١٧-٢٤)

يتضح مما سبق أن هذه المدارس تتميز بنظام مرن يسمح بتدريس أكثر من مستوى في نفس الفصل، وأن هناك أشكال مختلفة من هذه المدارس التي تم تطويرها كي تستجيب إلى حاجات محددة مرتبطة بالمجتمع المحلي أو بالوضع الاجتماعي أو الجغرافي، وتعد أبرز مميزات مدارس المجتمع إلى جانب إتاحتها فرصة ثانية للتعليم، قربها من المجتمعات المستهدفة، وإتاحة فرص مناسبة خاصة للبنات لإكمال تعليمهم -حيث أن نسبة السماح لالتحاق الذكور بها لا تتجاوز ٢٥٪-، كما أنها تعمل على توفير فصول ذات كثافة منخفضة، إلى جانب تقديم بعض المزايا العينية للتلاميذ وأسرهم، وبالتالي فهي تلعب دورًا هامًا باعتبارها حلًا مناسبًا لاحتواء ما تبقى خارج التعليم من الأطفال في عمر التعليم الأساسي.

وبذلك أصبح الهدف البعيد لقطاع التعليم المجتمعي هو التنمية الشاملة للنشء، مع غرس روح المواطنة والتسامح، ونبذ العنف، وتفهم أسس الحرية والعدالة من حقوق وواجبات وشعور بالمسؤولية تجاه الوطن والمواطنين .أما الهدف المباشر فيتمثل في التأكيد على الالتزام بحق كل طفل في فرصة متكافئة لتلقي خدمة تعليمية بمستوى من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية، بما يسمح له بالإسهام الفعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلده، وبالمنافسة إقليميًا وعالميًا، وبالتالي فلكي يتحقق ذلك على أرض الواقع لابد من مساعدة هؤلاء التلاميذ على التخلص من النظرة الدونية التي قد يشعرون بها في بعض الأحيان نظرًا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، والسعي نحو تنمية تقديرهم لذاتهم وزيادة ثقتهم بأنفسهم باعتبارهم قادرين على صناعة وإحداث التغيير في مجتمعاتهم نحو الأفضل.

مفهوم تقدير الذات وأهمية تنميته لدى الطفل:

يعتبر تقدير الذات أحد سمات الشخصية السوية القادرة على استثمار طاقاتها وقدراتها بأفضل طريقة ممكنة، فالتقييم الإيجابي للذات من العوامل التي تساعد على إيجاد حالة من التوافق النفسي التي تساعد الفرد على مقاومة الفشل واكتساب خبرات جديدة دون خوف، على عكس التقدير السلبي للذات الذي يضعف من همته ويفقده الثقة بالنفس في اقتحام أي مواقف جديدة، ومن هنا تبرز أهمية الاهتمام بتنمية تقدير الذات لدى التلاميذ باعتباره من العوامل المحفزة على النجاح وتحقيق الأهداف التي يسعها إليها الفرد.

- **تعريف تقدير الذات:**

يعد تقدير الذات مفهوماً متعدد الأبعاد موجود بدرجات متفاوتة لدى الأفراد، ويعكس مدى إحساسهم بكفاءتهم وقيمتهم؛ لذلك فقد تعددت تعريفات تقدير الذات، ومنها:

- تعريف (Rieffe, Stephanie, Briaite & Joan, 2014,122) بأن تقدير الذات يعني: تقييم الفرد لذاته وشعوره بقيمة هذه الذات، باعتباره له أثار على أبعاد متعددة في حياتنا مثل صداقاتنا ونجاحاتنا الأكاديمية والمهنية.
- كما عرفته (محاسن محمد الكيلاني، ٢٠١٦، ٤٧) بأنه: نظرة الطالب لذاته واحترامه لنفسه، مما يعطيه التميز والقوة والثقة في المواقف الاجتماعية، والتحصيل الدراسي، وكذلك نظرته نحو الآخرين المحيطين به وإدراكه لتقديرهم له.
- تعريف (جميلة بن عمور، ٢٠١٨، ٤٨) بإنه: اتجاه الفرد نحو ذاته من حيث ثقته بنفسه ومدى احترام الذات، وتقديره لذاته المدرسية وكفاءته الشخصية، إضافة لتقديره لذاته في محيط العلاقات الاجتماعية المحيطة به.

- تعريف (مها صبري معوض، ٢٠٢٠، ٧٣) بإنه: مجموعة الأفكار والتقديرات والاتجاهات التي يضعها الفرد لذاته والتي يستطيع من خلالها تقيم نفسه تقييماً شاملاً، كما تمكنه من إدراك مدى تقدير الأخرين له.

يتضح من خلال التعريفات السابقة بأن تقدير الذات:

- يعني نظرة الفرد عن نفسه ومدى ثقته بها، وكذلك ادراكه لنظرة الآخرين له.
- يشمل عدة أبعاد منها: الجسمي والشخصي والأكاديمي والاجتماعي.
- يساعد الفرد على تحقيق النجاح والوصول لأهدافه إذا كان إيجابيًا.

وبذلك يمكن تعريف تقدير الذات إجرائيًا في هذا البحث على إنه:

" مجموعة الاستجابات التي تعبر عن مدى إدراك الطفل لذاته وتقديره الإيجابي لها وثقته بقدراته وثقة الآخرين فيه، سواء على المستوى الشخصي، والنفسي، والمهني، والاجتماعي، ويقاس بالدرجة التي يحصل عليها في المقياس المعد لذلك".

- **أساليب تنمية تقدير الذات:**

هناك عدة أساليب يمكن اتباعها لمساعدة الطفل على تنمية تقديره لذاته، وقد أوضحت دراسة كل من: (سعدية بلقايد، ٢٠١٥)، (Nancy Mather, Sam Goldstein,2017)،(Imani Akin,2018) أهم هذه الأساليب فيما يلي:

- بناء الشعور بالطمأنينة والأمان لدى الطفل، من خلال تعليم الطفل ما تتوقَّعه منه، ووضع القوانين التي تضبط سلوكه، وتدريبه على تحمل مسئولية أفعاله، وممارسة حقوقه، وحمايته من الأخطار التي قد يتعرض لها كمواقف التنمر وغيره.
- الشعور بالهويَّة الذاتية، من خلال تشجيع الطفل على الاستقلالية، وإجراء التواصل الصحيح مع الطفل، ومنحه حرية التعبير عن آرائه.

- الاحساس بالانتماء، ويكون من خلال تدريبه على تقبله لذاته مهما كان مختلفًا، دون ربط هذا القبول بإنجازاتٍ معينةٍ يقوم بها الطفل، حيث أن تعلُم الطفل أنه سيقبل إذا أحسن، ويُرفض إذا أخطأ سيجعله ينشأ منذ البداية ضعيف الشخصية، وضعيف التقدير لذاته.
- تشجيع الطفل على تحقيق الانضباط الذاتي ومهارات التأييد الذاتي، والتي تعني الإعلان عن مبرراته في اختيار أشياء بعينها.
- إعطاء الفرصة للتلاميذ للمشاركة واتخاذ قراراتهم بأنفسهم.
- مساعدة التلميذ على وضع هدف لنفسه واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيقه.
- تعليم الطلاب كيفية التعامل مع مواقف الفشل التي قد يتعرضون لها، والتعامل معها على أن كونها فرصة لاكتساب خبرات جديدة.

لذلك فقد أشارت نتائج دراسة (Imani Akin,2018) إلى أن النجاح الأكاديمي والمهني لبعض الطلاب هو نتيجة للتقدم العاطفي، والاجتماعي والعقلي الذي يحرزونه من خلال العلاقات الإنسانية بين المعلمين وطلابهم، وأن بيئة التعلم الداعمة للطلاب والتي تشجعهم على تحملهم للمسئولية وإعطائهم الثقة لاتخاذ قراراتهم بأنفسهم هو ما يحدد النجاح المستقبلي لدى هؤلاء الطلاب ويمدهم بالمرونة للعيش والتعلم.

كما أوصت دراسة (مها صبري معوض، ٢٠٢٠) إلى ضرورة اهتمام المعلم بتوفير المناخ الديمقراطي داخل الفصل، وتقديم المادة العلمية للتلاميذ بأسلوب قائم على البحث والاكتشاف عن طريق توظيف استراتيجيات التدريس الحديثة المستمدة من النظرية البنائية، بما يشجع على تنمية مهارات التفكير الإيجابي وتقدير الذات لديهم.

- **أبعاد تقدير الذات:**

تتعدد أبعاد تقدير الذات، باختلاف الباحثين ووجهات نظرهم حول مكونات هذا المفهوم، حيث أشار كل من (شادي شريف٢٠١٤ ،٢٥)، (Sue Watson,2020) إلى أن تقدير الذات هو الشعور بقيمة الأنا، وركزا على الدينامية الشخصية والنفسية من خلال التوافق بين الأنا وتطلعات الفرد، وكذلك أهمية الأداء الاجتماعي والمظهر الجسدي في تكوين مفهوم تقدير الذات، بينما أشار (طارق عبد الرؤوف، ٢٠١٨، ٣٤) إلى الخصائص والسمات الشخصية والأدوار والقيم التي يتبناها الفرد ويقيمها بأسلوب إيجابي، وكذلك القدرة على تحقيق النجاح والكفاءة والذي يتشكل من خلال امتلاك الفرد للمهارات الضرورية في التعامل بنجاح وفاعلية مع البيئة المحيطة، وهو يتفق مع ما حددته (هاجر على،٢٠١٧، ٦٠) بأن تقدير الذات يجمع بين مركبين الأول انفعالي يعكس الشعور بالقيمة والثاني هو بعد الكفاءة والقدرة على الإنجاز.

يتضح مما سبق أن تقدير الذات يتكون من مكونين أساسين، هما: الشعور بالكفاءة والقيمة الذاتية ودور ذلك في تحقيق احترام الذات وتكوين الثقة بالنفس والتي تسهم في تحقيق التوازن النفسي للفرد، بينما يتمثل المكون الثاني بالقدرة على اتخاذ القرار والتصرف بطرق أكثر فعالية أمام المواقف الصعبة.

وعلى هذا تحددت أبعاد تقدير الذات التي عُني بها هذا البحث في:

- **البعد الجسمي والشخصي**: والذي يعني تقدير الفرد لمظهره، وشعوره بالرضا عن ذاته والاقتناع بما هو عليه، والقدرة على مواجهة المواقف الصعبة واعتبارها فرصة للتعلم واكتساب الخبرات الجديدة، وكذلك الشعور بكفاءته الشخصية والقدرة على الإنجاز.
- **البعد النفسي والاجتماعي:** والذي يعني شعور الفرد بالارتياح والطمأنينة من قبل الآخرين، وأن الآخرين يتقبلونه ويحبونه ويعاملونه بالمودة والحب، وكذلك

تقدير الفرد لعلاقته مع الآخرين ومكانته بين أفراد المجتمع المحيط به، ومدى احترام الآخرين له، بالإضافة إلى قدرته على التأثير في الآخرين.

- **البعد المهني والأكاديمي:** والذي يعني تقدير الفرد لقدراته الأكاديمية والعملية، وقدرته على استذكار دروسه وشعوره بالرضا عن أدائه المدرسي. وحبه واستمتاعه بممارسة الأنشطة التعليمية المختلفة، وشعور بالثقة والقدرة على النجاح على المستوي العلمي ومد يده لمساعدة الآخرين في هذا المجال.

نستنتج مما سبق أن تقدير الذات يعد مفهوما شاملًا يعكس القيمة التي يشعر بها الفرد عن نفسه، ويتضمن جميع الأفكار والمشاعر التي تعبر عن الخصائص الجسمية والعقلية له، وتشمل المعتقدات والقيم والخبرات التي تتشكل بفعل عمليات التفاعل مع البيئة الاجتماعية، وتتأثر بخبرات النجاح والفشل التي يعيشها، وبالتالي لا يمكن تجزئة أبعاد تقدير الذات، فالشعور بالرضا والتقدير في مجال معين ينعكس غالبًا على كل المجالات الأخرى.

إعداد مواد وأدوات البحث

يشتمل هذا المحور على وضع قائمة بمبادئ حقوق الطفل المناسبة لتلاميذ المدارس المجتمعية، ثم بناء البرنامج المقترح وضبطه، يلي ذلك توضيح لكيفية بناء آداتي البحث وهما: إعداد مقياس الوعي بحقوق الطفل، ومقياس بأبعاد تقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية.

أولاً مواد البحث: اشتملت مواد البحث على:

- **إعداد قائمة بمبادئ حقوق الطفل المناسبة لتلاميذ المدارس المجتمعية.**

للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث، وهو: ما مبادئ حقوق الطفل المناسبة لتلاميذ المدارس المجتمعية؟

تم إعداد قائمة بهذه المبادئ، **وذلك وفق الخطوات التالية:**

١. **تحديد الهدف من إعداد القائمة:** تحدد هدف القائمة في تحديد مبادئ حقوق الطفل، والتي سعى البحث الحالي إلى تنمية الوعي بها لدى تلاميذ المدارس المجتمعية؛ لتكون أحد الأسس التي بُني البرنامج في ضوئها وسعى إلى تحقيقها من خلاله.

٢. **مصادر اشتقاق القائمة:** اعتمد اشتقاق القائمة على عدة مصادر، **تمثلت فيما يلي:**

- الرجوع إلى وثيقة حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩م وما تبعها من إعلانات مكملة.
- دراسة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت التربية على حقوق الطفل.
- دراسة الاتجاهات الحديثة في مجال تعليم وتعلم الدراسات الاجتماعية.
- دراسة خصائص واحتياجات التلاميذ بالمرحلة الابتدائية بالمدارس المجتمعية.

٣. **وضع قائمة مبدئية بمبادئ حقوق الطفل:** وقد عرضُت القائمة المبدئية على السادة المحكمين (ملحق رقم ١)[١]، وطُلب إليهم التكرم بإبداد الرأي فيها، وذلك بالإضافة أو التعديل أو الحذف طبقًا لما يرونه مناسبًا، وقد أسفرت المناقشات مع المحكمين في محتوي القائمة، والأخذ بمقترحاتهم عن الاتفاق على المبادئ الرئيسية، مع حذف بعض مبدأ فرعي ينتسب الي الحقوق القانونية، وإضافة مبدأ فرعي لجانب الحقوق الاجتماعية، وتعديل صياغة مبدأ فرعي ينتمي للحقوق الاقتصادية، حتى تم إقرار القائمة في صورتها النهائية.

[١] - ملحق (١) أسماء السادة المحكمين.

٤. **ضبط القائمة وإعدادها في صورتها النهائية:** عُدلت القائمة في ضوء توصيات المحكمين، وتم وضع القائمة في صورتها النهائية، حيث اشتملت على خمس مبادئ رئيسية وهم الحقوق (القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، الرقمية)، يتفرع منها ثمانية عشر مبدأ فرعي، وهو ما تم توضيحه من خلال (ملحق رقم ٢) [٢]، وبهذا يكون قد تمت الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث، **والذي نص على:**

- ✓ ما مبادئ حقوق الطفل المناسبة لتلاميذ المدارس المجتمعية؟

- **بناء البرنامج القائم على مبادئ حقوق الطفل لتلاميذ المدارس المجتمعية، والذي استند في بنائه على عدد من المنطلقات الفكرية يمكن إيجازها فيما يلي:**

أ. توافق البرنامج مع وثيقة حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩م، وما أعقبها من إعلانات وتقارير مكملة.

ب. مراعاة الاتجاهات الحديثة في مجال تعليم وتعلم الدراسات الاجتماعية.

ج. مراعاة الطبيعة الخاصة لتلاميذ مدارس التعليم المجتمعي.

د. تنويع أسلوب تقديم ومعالجة المحتوى بما يجذب انتباه التلاميذ ويوائم احتياجاتهم ويوضح أهمية وعيهم بحقوقهم وكذلك بتنمية تقديرهم لذاتهم.

ه. ربط الموضوعات المتضمنة بالبرنامج بالخبرات والمواقف الحياتية التي يتعرض لها هؤلاء التلاميذ.

و. تنويع واستخدام طرق وإستراتيجيات تدريسية مختلفة تحس التلاميذ على تنمية وعيهم بحقوقهم، وكذلك بأبعاد تقديرهم لذاتهم.

ز. الاهتمام بالأنشطة التي يتم توظيفها بالبرنامج بما ينمي وعي التلاميذ بحقوقهم.

ح. ممارسة عملية التقويم المستمر أثناء دراسة البرنامج وكذلك بعد الانتهاء منه.

- ملحق (٢) قائمة مبادئ حقوق الطفل.

ط. استخدام أدوات تقويم موضوعية تتسم بدرجة عالية من الثبات والصدق، ويمكنها أن تقيس فاعلية البرنامج المقترح في تنمية الوعي بحقوقهم وكذلك بأبعاد تقدير الذات.

- **الأسس التي اعتمد عليها التصور المقترح للبرنامج:**

استند تصور البرنامج المقترح إلى عدد من الأسس التي تم مراعاتها عند إعداده وهي:

أ- قائمة مبادئ حقوق الطفل التي تم إعدادها في هذا البحث.

ب- أبعاد تقدير الذات التي اهتم بها هذا البحث

ج- نتائج وتوصيات البحوث والدراسات السابقة في مجال حقوق الطفل.

د- الاتجاهات الحديثة في مجال تعليم وتعلم الدراسات الاجتماعية.

ه- خصائص واحتياجات تلاميذ بالمدارس المجتمعية.

- **خطوات بناء البرنامج المقترح:**

تم بناء البرنامج المقترح من خلال اتباع الخطوات التالية:

أ- تحديد عنوان البرنامج: وهو:" لنحيا طفولتنا بسعادة"

ب- تحديد الأهداف العامة للبرنامج المقترح:

والتي تنوعت ما بين أهداف معرفية ومهارية ووجدانية مع التركيز على جوانب الوعي بحقوق الطفل، وأبعاد تقدير الذات.

ج- تحديد محتوى البرنامج:

في ضوء السعي لتحقيق الهدف العام من البرنامج، والذي تمثل في تنمية الوعي بحقوق الطفل، وأبعاد تقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية، فقد اشتمل البرنامج على خمس موضوعات دراسية يندرج تحت كل منها مجموعة من القضايا الفرعية؛ وقد تم اختيار هذه الموضوعات في ضوء توافقها مع قائمة مبادئ حقوق الطفل التي تم إعدادها في هذا البحث، وفي ضوء المشكلات والتحديات التي تواجه تلاميذ المدارس

المجتمعية في المجتمع المصري والتي تمس حياة هؤلاء التلاميذ بشكل مباشر، حيث تمثلت هذه الموضوعات في:

- **الموضوع الأول:** " حقي أن أعيش حياتي بسلام واستقرار".
- **الموضوع الثاني:** " حقي أن أتكلم وحقك أن أسمعك".
- **الموضوع الثالث:** " حقي أن أعيش حياة صحية سليمة".
- **الموضوع الرابع**: " حقي أن أعيش في بيئة مستدامة".
- **الموضوع الخامس**: "حقي أن أحفظ خصوصيتي وأماني على الانترنت"

د- **تحديد طرق التدريس المختارة:** حيث تم الاعتماد على مجموعة من الاستراتيجيات والأساليب منها: الحوار والمناقشة، حل المشكلات، التعلم التعاوني، لعب الأدوار، العصف الذهني.

ه- **المواد التعليمية ومصادر التعلم:** وقد تم الاستعانة بمجموعة متنوعة من الصور والأشكال، ومقاطع الفيديو ومقتطفات من الصحف، وبعض وثائق الأمم المتحدة النسخ المخصصة للأطفال، وشبكة الانترنت بما يحقق أهداف الموضوعات المختارة.

و- **الأنشطة المصاحبة:** والتي تنوعت ما بين أنشطة صفية ولاصفية، كالأنشطة القرائية والبحثية والكتابية والعملية، إلى جانب أنشطة الملاحظة والتحليل بما يحقق أهداف البرنامج.

ز- **أساليب التقويم المستخدمة:** التي تنوعت ما بين القبلي والمستمر والبعدي، إلى جانب تطبيق أداتي البحث وهما: مقياس الوعي بحقوق الطفل، ومقياس تقدير الذات قبل وبعد تنفيذ البرنامج.

ح- إعداد دليل المعلم لكيفية تدريس البرنامج المقترح:

وقد تم إعداد دليل المعلم لإرشاده إلى كيفية تدريس موضوعات البرنامج المقترح، بما يحقق نواتج التعلم المستهدفة على أفضل صورة ممكنة، وقد تضمن الدليل ما يلي:

- أهمية الدليل.
- عرض لأهم مبادئ حقوق الطفل
- الأهداف العامة لتدريس موضوعات البرنامج.
- إستراتيجيات التدريس المُستخدمة.
- المواد التعليمية ومصادر التعلم.
- الأنشطة التعليمية المرتبطة بموضوعات البرنامج.
- محتويات البرنامج، والخطة الزمنية لتدريسه.
- خطة سير تدريس موضوعات البرنامج.
- قائمة ببعض المراجع ومواقع الإنترنت التي يمكن أن يستعين بها كل من المعلم والتلاميذ فى دراسة البرنامج.

وقد تم ضبط الدليل ووضعه في صورته النهائية كما هو موضح بالملحق رقم (٤) [٣]

ط- ضبط البرنامج ووضعه في صورته النهائية:

حيث تم عرض البرنامج على مجموعة من السادة المحكمين، وإجراء التعديلات المطلوبة، والتي تمثل أهمها: في إضافة بعض الأنشطة التي تتيح فرصة أكبر لممارسة بعض حقوق الطفل، مع التقليل من محتوى بعض الموضوعات بما يلائم طبيعة تلاميذ هذه المرحلة، وبذلك أتخذ البرنامج المقترح شكله النهائي كما موضح بالملحق رقم ٣ [٤]، وبذلك يكون البحث قد أجاب عن السؤال الفرعي الثاني، **والذي نص على:**

[٣]) ملحق (٤) دليل المعلم في صورته النهائية.

[٤]) ملحق (٣) البرنامج المقترح القائم على مبادئ حقوق الطفل

- ✓ ما صورة برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية قائم على مبادئ حقوق الطفل لتلاميذ المدارس المجتمعية؟

ثانياً إعداد آداتي البحث:

تمثلت آداتي البحث في مقياس الوعي بحقوق الطفل، ومقياس تقدير الذات، وذلك كما يلي:

١. مقياس الوعي بحقوق الطفل:

تم إعداد مقياس الوعي بحقوق الطفل وفقاً للخطوات الآتية:

- ❖ **الهدف من المقياس:** قياس مدي الوعي بحقوق الطفل لدى تلاميذ المدارس الاجتماعية مجموعة البحث.
- ❖ **صياغة مفردات المقياس:**

لكي يتم قياس مدى وعي تلاميذ المدارس الاجتماعية بحقوق الطفل من كافة جوانبه، تم إعداد المقياس ليشتمل على الثلاثة الجوانب المكونة للوعي، وهي كما يلي:

أ- مقياس الجانب المعرفي للوعي:

ويُقصد به المعارف والمعلومات العلمية عن الموضوعات المتعلقة بحقوق الطفل بأشكالها المختلفة، وقد تمت صياغة مفردات الجانب المعرفي من المقياس على نمط الاختيار من متعدد لموضوعية هذه النوعية من الاختبارات، وقد اشتمل هذا الجانب على (٢٠) مفردة تم توزيعها على المستويات المعرفية الثلاثة (التذكر – الفهم – التطبيق)، بحيث تغطي موضوعات البرنامج، ورُوعي أن يكون عدد البدائل لكل عبارة من عبارات الاختبار أربعة بدائل للتقليل من التخمين.

- **طريقة تصحيح الجانب المعرفي من المقياس:**

تم تحديد درجة واحدة لكل سؤال من أسئلة المقياس وبذلك تكون الدرجة النهائية لهذا الجانب من المقياس (٢٠) درجة.

ب- مقياس الجانب السلوكي للوعي:

ويقصد به كيفية تصرف الطفل وبممارساته الفعلية تجاه المواقف المرتبطة بحقوقه، وقد تمت صياغة مفردات الجانب السلوكي من المقياس على نمط الاختيار من متعدد لموضوعية هذه النوعية من الاختبارات، وقد اشتمل هذا الجانب على (٢٠) مفردة في صورة مواقف ورُوعي أن يكون عدد البدائل لكل عبارة من عبارات الاختبار أربعة بدائل للتقليل من التخمين.

- **طريقة تصحيح الجانب السلوكي من المقياس:**

تم تحديد درجة واحدة لكل سؤال من أسئلة المقياس، وبذلك تكون الدرجة النهائية لهذا الجانب من المقياس (٢٠) درجة.

ج- مقياس الجانب الوجداني للوعي:

ويتمثل في تكوين الميول الايجابية نحو القضايا المتعلقة بحقوق الطفل ومدى اهتمامه بها، واستمتاعه بدراستها، وقد تمت صياغة عبارات هذا الجانب من المقياس فى ضوء محورين، هما:

- الاستمتاع والاهتمام بدراسة الموضوعات المتعلقة بحقوق الطفل.
- تقدير أهمية معرفة التلميذ بحقوقه وممارسته لها.

وقد بلغ مجموع عبارات المقياس (٢٠) عبارة منهم (١٠ عبارات موجبة)، و(١٠ عبارات سالبة)، وقد رُوعي صياغة عبارات هذا الجانب من المقياس بصورة لا توحى بإجابة معينة، وتجنب استخدام العبارات الشمولية مثل: دائماً، كل.

وقد تم استخدام طريقة ليكرت المتمثلة في الثلاث مستويات: موافق -موافق إلى حد ما-غير موافق، (طريقة التقديرات المتجمعة).

- **طريقة تصحيح الجانب الوجداني من المقياس:**

تم إعطاء تقدير الاستجابات بالنسبة للعبارات الموجبة لهذا المقياس (٣ ،٢ ،١) وللعبارات السالبة (١، ٢، ٣)، وبذلك تكون أعلى درجة لهذا الجانب من المقياس (٦٠) درجة، وأقلها (٢٠) درجة.

❖ **تعليمات مقياس الوعي:** رُوعي عند صياغة تعليمات المقياس أن توضع في الصفحة الأولى من كل جزء من الأجزاء الثلاثة للمقياس، على أن تكون واضحة وبسيطة، وبحيث توضح الهدف منه وكيفية الإجابة عليه، مع توضيح أن نتائج المقياس لغرض البحث العلمي فقط.

❖ **اجراء التجربة الاستطلاعية للمقياس:** تم إجراء تجربة استطلاعية للمقياس على مجموعة من تلاميذ المستوى الثاني بمدرسة السيدة خديجة المجتمعية غير مجموعة البحث، وكان عددهم (٢٢) تلميذ، **وذلك كما يلي:**

- **تحديد زمن المقياس:** تم حساب زمن المقياس اللازم لتطبيقه بحساب متوسط زمن الإجابة الذي استغرقه أول تلميذ في الإجابة على مفردات المقياس، والزمن الذي استغرقه آخر تلميذ، حيث بلغ متوسط الزمن الكلي للاختبار ككل (٩٠) دقيقة.
- **ثبات المقياس:**

يقصد بثبات المقياس أن يظهر نفس النتائج مرة أخرى إذا ما أُعيد تطبيقه، وقد تم حساب معامل ثبات مقياس الوعي بطريقتين **هما:** طريقة التجزئة النصفية، وطريقة ألفا كرونباخ للمقياس، والجدول التالي يوضح معاملات الثبات للجوانب الثلاثة من المقياس.

جدول (١) يوضح معاملات الثبات للجوانب الثلاثة من مقياس الوعي بحقوق الطفل

الجانب	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية (سبيرمان براون)
المعرفي	٨٥.٠	٨٢.٠
السلوكي	٧٧.٠	٧٦.٠
الوجداني	٨١.٠	٧٩.٠
المقياس ككل	٨٨.٠	٨٦.٠

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات مرتفعة، والذي يؤكد ثبات الجوانب الثلاثة للمقياس، وللمقياس ككل.

- **صدق المقياس:**

ويقصد بصدق المقياس مدى صلاحيته لقياس ما وضع لقياسه، وقد تم حساب صدق الاتساق الداخلي، من خلال حساب معاملات الارتباط بين المقاييس الفرعية والدرجة الكلية لهذا المقياس، والجدول التالي يوضح هذه المعاملات:

جدول (٢) يوضح معاملات الارتباط بين الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لمقياس الوعي بحقوق الطفل

الجانب	معامل الارتباط بالدرجة الكلية
المعرفي	**٨٣.٠
السلوكي	**٧٩.٠
الوجداني	**٧٨.٠

**** دال عند ٠,٠١**

يتضح من الجدول السابق أن الأبعاد تتسق مع المقياس ككل حيث تتراوح معاملات الارتباط بين: (٧٨.٠ -٨٣.٠) وجميعها دالة عند مستوى (٠,٠١)، مما يشير إلى أن هناك اتساقاً بين جميع أبعاد المقياس، وأنه بوجه عام صادق في قياس ما وضع لقياسه. وقد تم عرض المقياس على مجموعة من السادة المحكمين وتعديله في

ضوء مقترحاتهم والتوصل إلى صورته النهائية، وبذلك فإن الأداة المستخدمة – مقياس الوعي بحقوق الطفل- تتميز بالصدق والثبات ويمكن استخدامها علمياً.

❖ **الصور النهائية لمقياس الوعي بحقوق الطفل:**

بعد الانتهاء من التجربة الاستطلاعية للمقياس وحساب صدقه وثباته وتعديله في ضوء آراء ومقترحات المحكمين، أصبح المقياس في صورته النهائية صالحًا للتطبيق على التلاميذ مجموعة البحث، مكونًا من ثلاث جوانب، حيث اشتمل على (٢٠) مفردة للجانب المعرفي، (٢٠) مفردة للجانب السلوكي، (٢٠) مفردة للجانب الوجداني، وإجمالي تصحيح درجات الاختبار ككل (١٠٠) درجة، على أن تتم الإجابة في نفس ورقة الأسئلة، كما هو موضح بالملحق رقم (٥).

٢. مقياس تقدير الذات:

تم إعداد مقياس تقدير الذات وفقاً للخطوات الآتية:

❖ **تحديد الهدف من المقياس:**

هدف المقياس إلى قياس فاعلية البرنامج، وما تم تناوله من موضوعات متعلقة بحقوق الطفل في تنمية تقدير الذات لدى تلاميذ المستوى الثاني بالمدارس المجتمعية مجموعة البحث، وفقاً للتعريف الاجرائي له والذي التزم به البحث الحالي.

❖ **تحديد أبعاد المقياس:** بعد الاطلاع على بعض الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت كيفية بناء وتصميم مقاييس تقدير الذات، تم تحديد أبعاد المقياس، وتعريف كل منها تعريفاً إجرائياً، مما ساهم في صياغة المفردات التي تتصل بكل بعد من أبعاد المقياس، والتي تمثلت فيما يلي:

- البعد الجسمي والشخصي.
- البعد النفسي والاجتماعي.

---

٥) ملحق (٥) الصورة النهائية لمقياس الوعي بحقوق الطفل.

- البعد المهني والأكاديمي.

❖ **صياغة مفردات المقياس:**

تم صياغة عبارات المقياس في ضوء المحاور الثلاثة السابقة، حيث بلغ مجموع عبارات المقياس (٣٠) عبارة منهم (١٥ عبارة موجبة)، و(١٥ عبارة سالبة)، وقد رُوعي صياغة عبارات المقياس بصورة لا توحى بإجابة معينة، وتجنب استخدام العبارات الشمولية مثل: دائماً كل. كما تم إستخدام طريقة ليكرت المتمثلة فى الثلاث مستويات: دائما – أحيانًا – نادرًا (طريقة التقديرات المتجمعة).

❖ **تعليمات المقياس:** روعي عند صياغة تعليمات المقياس أن توضع في الصفحة الأولى من المقياس، على أن تكون واضحة وبسيطة، وبحيث توضح الهدف منه وكيفية الإجابة عليه، مع توضيح أن نتائج المقياس لغرض البحث العلمي فقط.

❖ **إجراء التجربة الاستطلاعية للمقياس:** حيث تم إجراء تجربة استطلاعية للمقياس على مجموعة من تلاميذ المستوى الثاني بمدرسة السيدة خديجة المجتمعية غير مجموعة البحث، وكان عددهم (٢٢) تلميذ، وتمثل الهدف من التجربة الاستطلاعية في تحديد ما يلي:

- **تحديد زمن المقياس:** تم حساب زمن المقياس اللازم لتطبيقه بحساب متوسط زمن الإجابة الذي استغرقه أول تلميذ في الإجابة على مفردات المقياس والزمن الذي استغرقه أخر تلميذ، حيث بلغ متوسط الزمن الكلي للمقياس ككل (٤٥) دقيقة.
- **ثبات المقياس:** تم حساب ثبات مقياس تقدير الذات بطريقتين هما: طريقة ألفا كرونباخ، حيث بلغ معامل الثبات للمقياس ككل ٠,٨٩، كما تم حسابه بطريقة التجزئة النصفية والذي بلغ ٠,٨٧، وهو ما يعني أن معاملات الثبات جاءت مرتفعة ما يؤكد ثبات المقياس، ويوضح الجدول التالي معاملات ثبات المقياس كما يلي:

جدول (٣) يوضح معاملات الثبات لمقياس تقدير الذات

البعد	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية (سبيرمان براون)
البعد الجسمي والشخصي	٧٦.٠	٧٥.٠
البعد النفسي والاجتماعي	٨٠.٠	٧٨.٠
البعد المهني والأكاديمي	٨٤.٠	٨١.٠
المقياس ككل	٨٩.٠	٨٧.٠

- **صدق الاتساق الداخلي**

تم حساب معاملات الارتباط بين الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية للمقياس والجدول التالي يوضح هذه المعاملات:

جدول (٤) يوضح صدق الاتساق الداخلي لمقياس تقدير الذات

البعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية
الجسمي والشخصي	**٧٨.٠
النفسي والاجتماعي	**٨٣.٠
المهني والأكاديمي	**٨٥.٠

**** دال عند ٠,٠١**

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين كل بعد والدرجة الكلية دالة عند مستوى (٠,٠١) مما يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق. وقد تم عرض المقياس على مجموعة من السادة المحكمين وتعديله في ضوء مقترحاتهم والتوصل إلى صورته النهائية، وبذلك فإن الأداة المستخدمة – مقياس تقدير الذات - تتميز بالصدق والثبات ويمكن استخدامها علمياً.

- **الصورة النهائية لمقياس تقدير الذات:**

بعد الانتهاء من التجربة الاستطلاعية للمقياس وحساب صدقه وثباته وتعديله في ضوء آراء ومقترحات المحكمين، أصبح المقياس في صورته النهائية صالحاً للتطبيق على مجموعة البحث، كما هو موضح بالملحق رقم (٦)، ليكون كالتالي:

الجدول رقم (٥) يوضح عبارات مقياس تقدير الذات منسوبة إلى أبعادها

م	الأبعاد	أرقام الأسئلة	الوزن النسبى
١	الجسمي والشخصي	من ١- ١٠	٣٣,٣٣
٢	النفسي والاجتماعي	من ١١- ٢٠	٣٣,٣٣
٣	المهني والأكاديمي	من ٢١- ٣٠	٣٣,٣٣
المجمــوع		٣٠	% ١٠٠

تطبيق البحث ومناقشة نتائجه

هدفت الدراسة الميدانية إلى التأكد من فاعلية البرنامج في تنمية الوعي بحقوق الطفل وتقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية مجموعة البحث، **وذلك من خلال:**

١. اختيار مجموعة البحث من تلاميذ المستوى الثاني بمدرسة السيدة خديجة المجتمعية، والذي بلغ عددهم (٢٤) تلميذ.
٢. تحديد التصميم التجريبي للبحث: حيث اتبع هذا البحث المنهج التجريبي والذي يعتمد على مجموعة واحدة وإجراء اختبارين قبلي وبعدى ثم المقارنة بينهما. (صلاح أحمد مراد، ٢٠٠٠)

- One Group Pre – Test, Post – Test Design

٣. تطبيق كل من مقياس الوعي بحقوق الطفل، وكذلك مقياس تقدير الذات قبلياً على التلاميذ مجموعة البحث.

[٦]) ملحق (٦) الصورة النهائية لمقياس تقدير الذات.

٤. دراسة موضوعات البرنامج في فترة استغرقت خمسة أسابيع بواقع فترتين أسبوعياً في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١، بالإضافة إلى أسبوع قبل تدريس موضوعات البرنامج وأسبوع بعدها لتطبيق آداتي البحث.

٥. تطبيق آداتي البحث بعدياً على التلاميذ مجموعة البحث.

✓ **اختبار صحة فروض البحث وتحليل وتفسير النتائج:**

لمعالجة البيانات الإحصائية والتأكد من صحة فروض البحث، تم استخدام اختبار T-Test " ت " للعينات المرتبطة، وكذلك معامل إيتا لحساب حجم التأثير، باستخدام برنامج SPSS للحزم الإحصائية، وكانت النتائج كما يلي:

الفرض الأول:

ينص الفرض الأول علي أنه: " يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات التلاميذ مجموعة البحث في التطبيقين القبلي والبعدي لمقياس الوعي بحقوق الطفل ككل لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من هذا الفرض تم استخدام اختبار "ت" للعينات المترابطة، ويمكن عرض النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول (٦) يوضح الأعداد والمتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت " ودلالتها في الوعي بحقوق الطفل ككل في القياسيين القبلي والبعدي

مقياس	القياس	ن	م	ع	ت	مستوى الدلالة	مربع إيتا(٧)	حجم التأثير
الوعي بحقوق الطفل ككل	قبلى	٢٤	٣٨,٧٥	٤,٩٢	٣٦,٣٧	دالة إحصائياً عند ٠,٠١	٩٩.٠	كبير
	بعدى	٢٤	٨٦,٠٤	٤,٦١				

١- قد رأى كيس Kiess ١٩٨٩(في صلاح أحمد مراد : ٢٤٨) أنه إذا كانت قيمة مربع إيتا تساوي ٠.٠١ فإنها تكون ضعيفة في المتغير التابع ، و إذا كانت تساوي ٠.٠٦ فإنها تكون متوسطة ، و إذا كانت تساوي ٠.١٥ فإنها تكون مرتفعة .

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد فرق دال إحصائياً بين القياس القبلي والبعدي لمجموعة البحث فى متوسط الدرجة الكلية لمقياس الوعي بحقوق الطفل ككل لصالح القياس البعدي، حيث كانت قيمة " ت " = ٣٦,٣٧، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، كما دلت قيمة مربع إيتا على أن حجم تأثير المتغير المستقل (البرنامج المقترح) في تنمية الوعي بحقوق الطفل كبير، حيث بلغت قيمة مربع إيتا (٩٩.٠)، وبذلك تتحقق صحة الفرض الأول، ويمكن توضيح هذه النتيجة من خلال الشكل التالي:

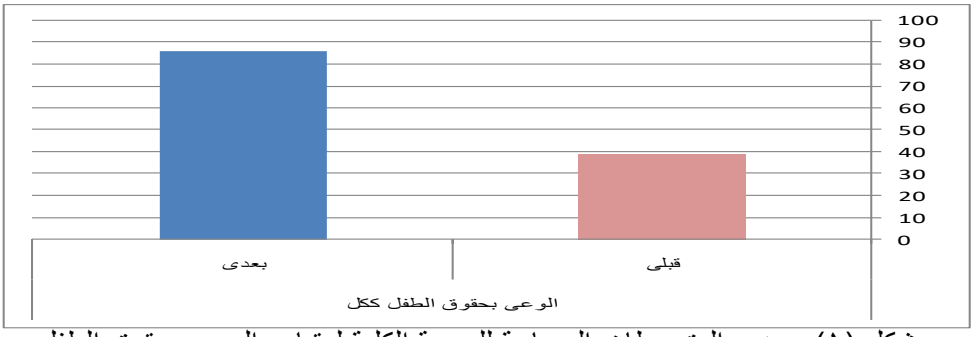

شكل (١) يوضح المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمقياس الوعي بحقوق الطفل لمجموعة البحث في القياس القبلي والبعدي

الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على إنه: يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات التلاميذ مجموعة البحث في التطبيقين القبلي والبعدي لكل جانب من الجوانب الثلاث المكونة لمقياس الوعي بحقوق الطفل كل على حدى، لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من هذا الفرض تم استخدام اختبار " ت " للعينات المترابطة، وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (٧) يوضح الأعداد والمتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة " ت "، ودلالتها فى أبعاد الوعي بحقوق الطفل في القياسيين القبلي والبعدي

جانب الوعي	القياس	ن	م	ع	ت	مستوى الدلالة	مربع إيتا	حجم التأثير
الجانب المعرفي	قبلي	٢٤	٥,٣٨	١,٩١	٢٨,٩٣	دالة إحصائياً عند ٠,٠١	٩٧.٠	كبير
	بعدى	٢٤	١٥,٩٦	٢,٠١				
الجانب السلوكي	قبلي	٢٤	٥,٣٣	٢,٤١	٢٦,٠٥	دالة إحصائياً عند ٠,٠١	٩٦.٠	كبير
	بعدى	٢٤	١٧,٢١	١,٧٤				
الجانب الوجداني	قبلي	٢٤	٢٨,٠٤	٣,٩٣	٢٤,١٩	دالة إحصائياً عند ٠,٠١	٩٦.٠	كبير
	بعدى	٢٤	٥٢,٨٨	٢,٩٤				

قيمة " ت " الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ =٢,٠٤، وعند مستوى ٠,٠١= ٢,٧٥

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات التلاميذ مجموعة البحث في كل بعد من الأبعاد الثلاث المكونة لمقياس الوعي في التطبيقين القبلي والبعدي لصالح التطبيق البعدي كما يلي:

- بعد الجانب المعرفي: والتي بلغت قيمة " ت " المحسوبة ٢٨,٩٣، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١
- بعد الجانب السلوكي: والتي بلغت قيمة " ت " المحسوبة ٢٦,٠٥، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١
- بعد الجانب الوجداني: والتي بلغت قيمة " ت " المحسوبة ٢٤,١٩، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١.

كما أظهر حساب مربع إيتا أن حجم تأثير البرنامج المقترح كبير، وبذلك تتحقق صحة الفرض الثاني، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل (٢) يوضح المتوسطات الحسابية لأبعاد الوعي بحقوق الطفل للتلاميذ مجموعة البحث في القياس القبلي والبعدي

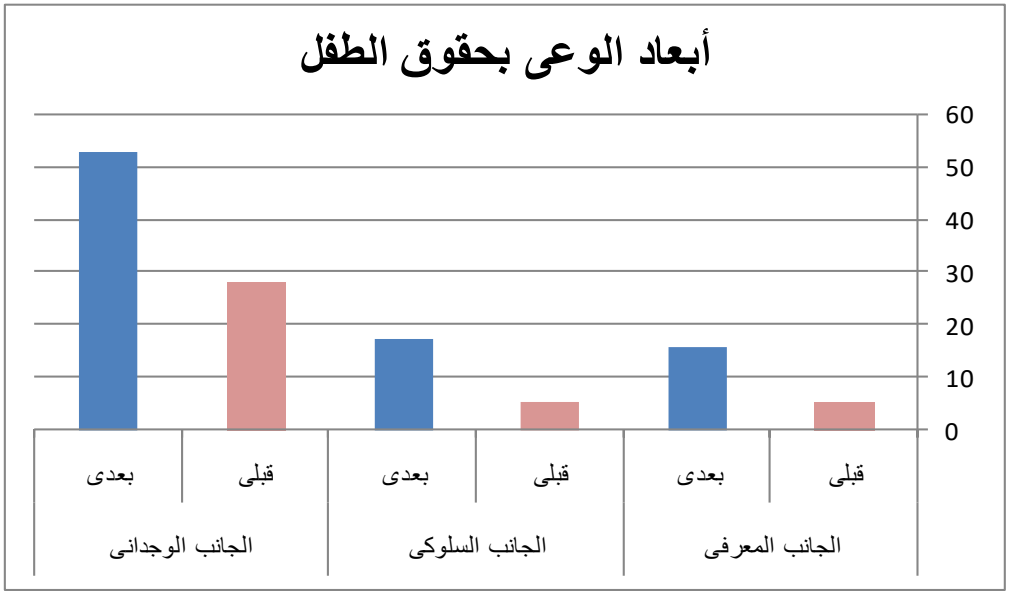

وبالتالي يكون تم الاجابة عن السؤال الثالث من أسئلة البحث وهو:

✓ ما فاعلية البرنامج في تنمية الوعي بحقوق الطفل لدى تلاميذ المدارس المجتمعية؟

الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث علي أنه: " يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات التلاميذ مجموعة البحث في التطبيقين القبلي والبعدي لمقياس أبعاد تقدير الذات ككل لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من هذا الفرض تم استخدام اختبار " ت " للعينات المرتبطة، حيث تتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول (٨) يوضح الأعداد والمتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة " ت " ودلالتها في تقدير الذات ككل في القياسيين القبلي والبعدي

مقياس	القياس	ن	م	ع	ت	مستوى الدلالة	مربع إيتا	حجم التأثير
تقدير الذات ككل	قبلي	٢٤	٣٨,٣٣	٣,٣٤	٣٧,٥٧	دالة إحصائياً عند ٠,٠١	٩٩.٠	كبير
	بعدى	٢٤	٧١,٨٨	٣,٨٠				

قيمة " ت " الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ =٢,٠٤، وعند مستوى ٠,٠١= ٢,٧٥

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد فرق دال إحصائياً بين القياس القبلي والبعدي للتلاميذ مجموعة البحث في متوسط الدرجة الكلية لأبعاد مقياس تقدير الذات لصالح القياس البعدي حيث كانت قيمة " ت " =٣٧,٥٧، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١.، كما دلت قيمة مربع إيتا على أن حجم تأثير المتغير المستقل (البرنامج المقترح) في تنمية تقدير الذات كبير، حيث بلغت قيمة مربع إيتا (٠,٩٩)، وبذلك تتحقق صحة الفرض الثالث، ويمكن توضيح هذه النتيجة من خلال الشكل التالي:

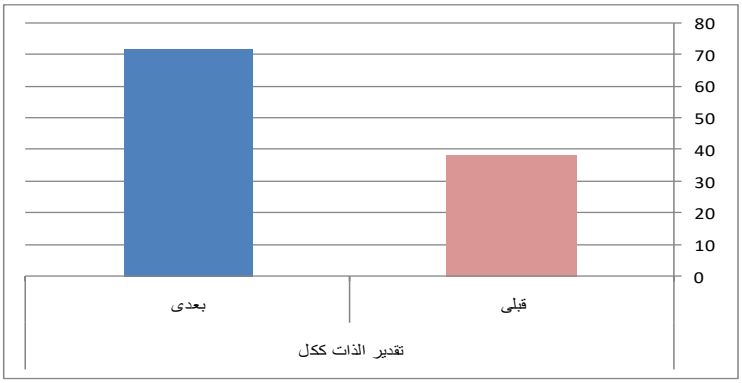

شكل (٣) يوضح المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمقياس تقدير الذات لمجموعة البحث في القياس القبلي والبعدي

الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع على أنه: " يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات التلاميذ مجموعة البحث في التطبيقين القبلي والبعدي لكل بعد من الأبعاد الثلاث المكونة لمقياس تقدير الذات كل على حدى، لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من هذا الفرض تم استخدام اختبار " ت " للعينات المرتبطة، حيث تتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول (٩) يوضح الأعداد والمتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت"، ودلالتها في أبعاد تقدير الذات في القياسيين القبلي والبعدي

البعد	القياس	ن	م	ع	ت	مستوى الدلالة	مربع إيتا	حجم التأثير
الجسمي والشخصي	قبلي	٢٤	١٢,٤٢	١,٦٧	١٩,٧٥	دالة إحصائياً عند ٠,٠١	٩٤.٠	كبير
	بعدى	٢٤	٢٣,٥٠	٢,٨٣				
النفسي والاجتماعي	قبلي	٢٤	١٢,٦٧	١,٧٩	٢٦,٥٨	دالة إحصائياً عند ٠,٠١	٩٦.٠	كبير
	بعدى	٢٤	٢٤,٠٨	٢,٠٤				
المهني والأكاديمي	قبلي	٢٤	١٣,٢٥	٢,٠٥	٢٠,٤٤	دالة إحصائياً عند ٠,٠١	٩٤.٠	كبير
	بعدى	٢٤	٢٤,٢٩	٢,٣٣				

قيمة " ت " الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ = ٢,٠٤، وعند مستوى ٠,٠١= ٢,٧٥

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات التلاميذ مجموعة البحث في كل بعد من أبعاد المسئولية البيئية الثلاثة المكونة للمقياس في التطبيقين القبلي والبعدي لصالح التطبيق البعدي، كما يلي:

- البعد الجسمي والشخصي: والتي بلغت قيمة " ت " المحسوبة ١٩,٧٥، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١.
- البعد النفسي والاجتماعي: والتي بلغت قيمة " ت " المحسوبة ٢٦,٥٨، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١.
- البعد المهني والأكاديمي: والتي بلغت قيمة " ت " المحسوبة ٢٠,٤٤، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١.

كما أظهر حساب مربع إيتا أن حجم تأثير البرنامج المقترح كبير، وبذلك تتحقق صحة الفرض الرابع، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي

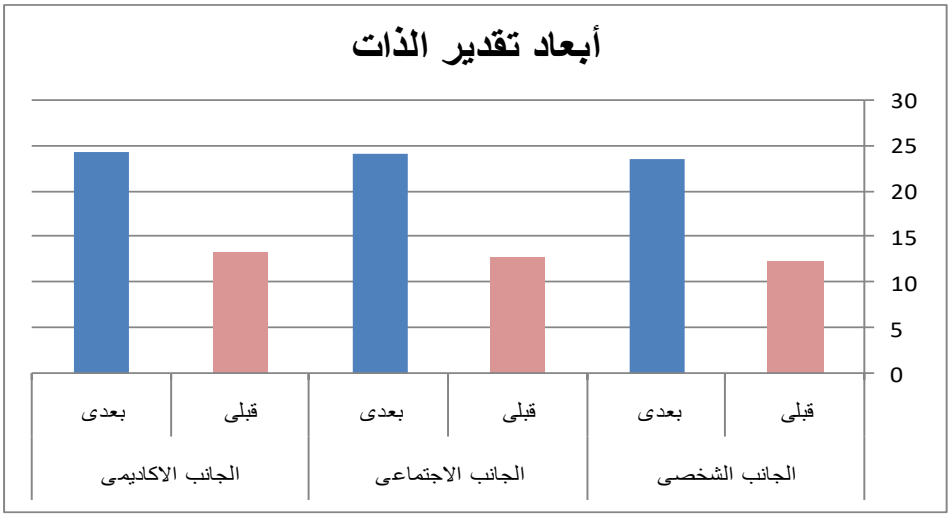

شكل (٤) يوضح المتوسطات الحسابية لأبعاد مقياس تقدير الذات لمجموعة البحث في القياس القبلي والبعدي

وبالتالي يكون تم الاجابة عن السؤال الرابع من أسئلة البحث وهو:

✓ ما فاعلية البرنامج المقترح في تنمية أبعاد تقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية؟

مناقشة النتائج وتفسيرها:

أشارت نتائج البحث إلى فاعلية البرنامج المقترح القائم على مبادئ حقوق الطفل في تنمية كل من الوعي بحقوق الطفل، وتقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية مجموعة البحث، ويتضح ذلك من خلال دلالة متوسطي درجات التلاميذ في التطبيقين القبلي والبعدي لمقياس الوعي بحقوق الطفل سواء للمقياس ككل أو لكل جانب فرعي من جوانب المقياس، وكذلك بالنسبة لمقياس تقدير الذات بأبعاده المختلفة، حيث جاءت دلالة الفروق عند مستوى (٠,٠١)، وهو ما يؤكد أهمية دراسات الموضوعات المتعلقة بحقوق الطفل بأشكالها المختلفة سواء القانونية، الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، والرقمية، وما نتج عن ذلك من تنمية للوعي بهذه الحقوق وأهمية التمسك بها وممارستها وما يمكن أن يؤديه ذلك من تنمية لتقديرهم لذاتهم، وهو ما قد يرجع إلى:

أ. وضوح الأسس التي بُني عليها البرنامج، وترجمتها إلى أهداف معرفية ومهارية ووجدانية واضحة بما ساهم في تنمية معارف وسلوكيات واتجاهات التلاميذ مجموعة البحث المرتبطة بمجال الوعي بحقوق الطفل، وزيادة تقديرهم لذاتهم.

ب. حداثة الموضوعات المرتبطة بحقوق الطفل والتي درسها التلاميذ من خلال موضوعات البرنامج.

ج. معالجة المحتوى بطريقة مشوقة وجذابة تراعي احتياجات وظروف المدارس الاجتماعية وتشعرهم بالثقة في أنفسهم وبقدرتهم على التطلع إلى حياة أفضل مستقبلًا.

د. توفير مجموعة من الأنشطة التي ساهمت بشكل فعال في وضع التلاميذ في مواقف حياتية تمكنهم من ممارسة حقوقهم.

ه. الحرص على توفير بيئة صفية ديمقراطية، سمحت لهم بمناقشة الموضوعات وطرح وجهة نظرهم حولها وباحترام وجهة النظر المختلفة معهم في نفس الوقت.

و. اثراء موضوعات البرنامج بمجموعة كبيرة من مصادر التعلم منها: بعض الوثائق الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة واليونسكو، ولكنها نسخ مبسطة مناسبة للأطفال، إلى جانب الصور والأشكال ومقاطع الفيديو ومواقع الانترنت.

ز. الاعتماد على مجموعة من استراتيجيات التدريس دفعت التلاميذ الى البحث والتقصي والتعاون من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة، وإقبالهم على دراسة موضوعات البرنامج

ح. الاهتمام بتقديم التعزيز بأشكاله المختلفة مما ساهم في توفير جو من البهجة والثقة بالنفس وتقديرهم لذاتهم

ط. تنوع أساليب التقويم المستخدمة ما بين تقويم قبلي ومرحلي وبعدي؛ مما ساعد التلاميذ على تحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج المقترح.

تقديم التوصيات والمقترحات في ضوء نتائج البحث

التوصيات: في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث الحالي فإنه يمكن التوصية بما يلي:

١. وضع مناهج خاصة للدراسات الاجتماعية بالمدارس الاجتماعية، تلبي وتتلاءم مع احتياجاتهم، ومع البيئات التي يعيشون فيها؛ كي تصبح ذات مغذى وفائدة حقيقة لهم بناءًا على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٢. التخلي عن المركزية في إعداد مناهج الدراسات الاجتماعية الخاصة بالمدارس المجتمعية وإعداد مجموعة من المناهج المتوازية بما يتوافق مع البيئات المختلفة التي تتواجد فيها هذه النوعية من المدارس.

٣. إعادة تأهيل المعلمين القائمين على التدريس في المدارس الاجتماعية والتي اتضح أن عدد كبير منهم غير مؤهل تربويا رغم الصعوبات والتحديات التي يواجها هؤلاء المعلمين، والتي قد تكون أكثر من الصعوبات التي يواجها المعلمون في المدارس الابتدائية العادية.

٤. الاهتمام بدمج مبادئ التربية على حقوق الانسان، وخاصة حقوق الطفل بما يتفق مع الاتفاقيات والأعراف الدولية ويحافظ على المصالح العليا للطفل.

٥. توفير بيئة مدرسية داعمة لمبادئ حقوق الطفل تحمي تلك الحقوق وتتيح فرصة لممارستها على أرض الواقع.

٦. توفير الأنشطة المدرسية التي تدعم حرية التعبير، كحق أساسي من حقوق الطفل وتكسبه احترام حقوق الآخرين.

٧. الاعتماد على مجموعة حديثة من استراتيجيات التدريس القائم على الحوار والمناقشة والتعاون والمشاركة الجماعية بما يدعم ثقة الطفل في نفسه وتقديره لذاته.

٨. الاعتماد على أساليب حديثة في عملية التقويم والتي تقيس الجوانب السلوكية والوجدانية للطفل بدلًا من التركيز على الجوانب المعرفية السائدة.

مقترحات البحث:

في ضوء ما توصل إليه البحث الحالي من نتائج وتوصيات يُقترح إجراء الدراسات التالية:

١. تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية في المرحلة الابتدائية في ضوء مبادئ حقوق الطفل.

٢. برنامج تدريبي قائم على استراتيجيات التعلم النشط لتنمية الكفايات التدريسية لدى معلمي الدراسات الاجتماعية بالمدارس المجتمعية.

٣. تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية في المرحلة الإعدادية في ضوء المشكلات الاجتماعية المعاصرة.

٤. فاعلية توظيف المدارس المنتسبة لليونسكو في تنمية الوعي بحقوق الطفل لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية.

٥. استخدام استراتيجية توليفيه مقترحة لتنمية الاستقصاء الجغرافي وتقدير الذات لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية:

١. الأمم المتحدة (٢٠٢٠): التقرير العربي للتنمية المستدامة، منظمة الاسكوا ESCWA، متاح على: https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf

٢. الجرية الرسمية (٢٠٠٨): قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، بإصدار قانون الطفل المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، ع (٢٨)، ١٠ يوليو، متاح على: https://www.arabccd.org/files/0000/7/Egypt%20Child%20law.pdf

٣. الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٩): اتفاقية حقوق الطفل، متاح على: #https://www.unicef.org/child-rights-convention/convention-text

٤. جميلة بن عمور (٢٠١٨): البنية العاملية لمقياس تقدير الذات لدى المراهقين، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، ع (١٩)، يناير، ص ص ٤٧ – ٥٥.

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٨): النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، ديسمبر، مرجع ٧١-١٢٣١١-٢٠١٨، متاح على: http://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23420

٦. سعدية بلقايد (٢٠١٥): تقدير الذات لدى والدي الطفل التوحدي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة اكلي مهند والحاج بويرة، الجزائر.

٧. سليم عودة الزبون، رضا سلامة، بكر سميح (٢٠١٦): درجة إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل المتضمنة في المنهاج الوطني التفاعلي بالأردن من منظور تربوي وقانوني، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلّد ٤٣، الملحق ١، جامعة الأردن.

٨. سماح فاروق المرسي (٢٠١٨): استخدام نموذج نيدهام البنائي في تدريس العلوم لتنمية التفكير التحليلي وتقدير الذات لدى تلاميذ الصف الثالث الإعدادي، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج (٣٤)، ع (٣)، مارس، ص ص ٤٧-٨٨.

٩. شادي شريف (٢٠١٤): تقدير الذات وعلاقته بالسلوك العدواني لطلاب المرحلة الابتدائية، "دراسة وصفية لدى طلاب الصفوف العليا في المدارس الأهلية بمدينة جدة"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

١٠. صلاح أحمد مراد (٢٠٠٠): الأساليب الإحصائية في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

١١. طارق عبد الرؤوف (٢٠١٨): مفهوم وتقدير الذات، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط١.

١٢. عبد الخالق فتحي عبد الخالق (٢٠١٧): برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية قائم عمى أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعي الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ع (٩٦)، ديسمبر، ص ص ٧٥-١٠٤.

١٣. غسان خليل (٢٠١٤): حقوق الطفل "التطور التاريخي منذ بدايات القرن العشرين"، دار شمالي، بيروت، ط٢.

١٤. المجلس القومي للأمومة والطفولة (٢٠١٩): الدستور والقوانين الوطنية لحماية الطفل، متاح على: http://nccm.gov.eg/wpcontent/uploads/2018/06/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A.pdf

١٥. المجلس القومي للطفولة والأمومة (٢٠١٤): قضايا الطفولة والأمومة في مشروع دستور مصر القادم، وحدة السياسات والتخطيط، مايو.

١٦. محاسن محمد الكيلاني (٢٠١٦): تقدير الذات ومستوى الطموح المهني لدى الطلاب الصم ذوي مستويات مختلفة من الإنجاز الأكاديمي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

١٧. مها صبري معوض (٢٠٢٠): فاعلية الدمج بين بعض استراتيجيات النظرية البنائية في تدريس الدراسات الاجتماعية في تنمية التفكير الإيجابي وتقدير الذات لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.

١٨. نزيهة أحمد التركي (٢٠١٨): تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، مجلة الحوار المتمدن، عدد (٢١)، أكتوبر.

١٩. هاجر على (٢٠١٧): فاعلية العلاج بالمعنى في تحسين تقدير الذات ومعنى الحياة لدى المراهقين بالمرحلة الثانوية، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس.

٢٠. هديل مصطفي مصطفى (٢٠١٧): تصور مقترح للتربية على حقوق الانسان بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة العلوم التربوية، ع (٤)، الجزء (٢)، أكتوبر، ص ص ٤٨٩-٥٦٧.

٢١. الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠١٤): دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، متاح على: https://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

٢٢. وزارة التربية والتعليم (٢٠١٦): الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠، ص ١٧- ٢٤، ص ٨٢-٨٣، متاح على: http://moe.gov.eg/ccimd/pdf/strategic_plan.pdf

٢٣. يوسف إبراهيم فالح (٢٠١٤): بناء برنامج تدريبي لمعلمي الدراسات الاجتماعية قائم على المعايير العالمية لحقوق الطفل وقياس أثره في توعيتهم بها، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.

ثانياً المراجع الأجنبية:

24. Alraiy, S. M. (2020). Child agency: Adolescents-led community service initiatives in yemen (Order No. 28088666). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (2443565764). Retrieved from https://www.proquest.com/dissertations-theses/child-

agency-adolescents-led-community-service/docview/2443565764/se-2?accountid=178282

25. Imani Akin (2018). Exploring the Development of Student Self-Esteem and Resilience in Urban Schools, Contemporary Issues in Education Research – First Quarter, Vol (11), No. 1.

26. Mokhtari,F. (2019). La Protection de L'Enfant en Algérie A L'égard de la Convention Internationale des Droits de L'Enfant (CIDE), Al-Nadwa Journal for Legal Studies, vol. 20, December, pp 106-122.

27. Moldova (2019). Implementing Human Rights Education into national curricula, Amnesty International, June, Retrieved from: https://www.amnesty.org/en/latest/education/2019/06/moldova-national-human-rights-curricula/

28. Nancy Mather, Sam Goldstein (2017). 7 Ways to Foster Self-Esteem and Resilience in All Learners, Learning Disabilities and Challenging Behaviors, Third Edition. Nov.

29. Rieffe, C., Stephanie, C, Briaite , W.& Joan, H.(2014) .self-esteem in hearing – impaired Children ; The influence of communication, education ,and audio logical characteristic . Plops/ one A Peer – Reviewed open Access Journal, 9 (4), 120 -131.

30. Sue Watson (2020). Improving Self Esteem -How to Help Your Students Build Confidence- Retrieved from: https://www.thoughtco.com/improving-self-esteem-3110707

31. UNICEF (2019).THE STATE OF THE WORLD'S CHILDREN, Children, food and nutrition, Growing well in a changing world, October, Retrieved from: https://www.unicef.org/mena/media/5796/file/SOWC-2019.pdf%20.pdf